ملتقى الكويت الاستثماري
kuwait Investment Forum

الملتقى الإعلامي العربي
ARAB MEDIA FORUM

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

ملتقى الكويت الاستثماري الخامس

الإستثمار في الكويت..
الفرص الضائعة والمتاحة

الأفكار التي تم تقديمها في الملتقى

20 مارس 2022

اتحـاد شركـات الاستثمـار

UNION OF INVESTMENT COMPANIES

حضرة صاحب السمو

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

سمو

الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

بحضور ورعاية معالي السيد

فهد مطلق نصار الشريعان

وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون

الاجتماعية والتنمية المجتمعية

المحتـــوى

الجلسة الأولى

(متطلبات المستقبل وإمكانات الواقع - استثمار قوي وفق رؤية ثاقبة - إجراءات تسهيل جذب المشاريع - القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع الاستثمار)

م	عنوان الكلمة - المتحدث	رقم الصفحة
1	رؤية الدولة لقطاع الاستثمار - معالي السيد/ فهد مطلق نصار الشريعان - وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية - وزارة التجارة والصناعة	10
2	القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار - الدكتور/ بدر الملا - عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية - مجلس الأمة	13
3	إجراءات البنك المركزي في حفظ الاستقرار الاقتصادي - الدكتور/ محمد بدر الخميس - مدير إدارة الرقابة المكتبية - بنك الكويت المركزي	16
4	رؤية القطاع المصرفي للنهوض بالاستثمار في الكويت - أ.د. فايز الكندري - ممثل اتحاد مصارف الكويت	20
5	قواعد بناء استثمار حقيقي - السيد/ مهند الصانع - عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية	23
6	رؤية القطاع الخاص للإصلاح الاقتصادي وتحفيز عجلة الاقتصاد - السيد/ صالح صالح السلمي - رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار	26
7	تعقيب السيدة/ أسرار جوهر حيات - أمين سر مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية - كاتبة مقال في صحيفة القبس - ناشطة اجتماعية	38
8	تعقيب السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ - رئيس مجلس الإدارة - جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية	41

الجلسة الثانية

(المشاريع الصغيرة بين رؤية الدولة والواقع - تأثير المشروعات الصغيرة على النمو الاقتصادي)

م	عنوان الكلمة - المتحدث	رقم الصفحة
1	صندوق المشروعات الصغيرة.. "الإنجاز والتطلعات" - المهندس/ فارس العنزي - نائب المدير العام لقطاع خدمات ريادة الأعمال - الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	46
2	القوانين والتشريعات المنظمة لعمل المشاريع الصغيرة - السيد/ أسامة الشاهين - عضو مجلس الأمة - مجلس الأمة	53
3	المشروعات الصغيرة.. رؤية الدولة ومتطلبات المشاريع - السيد/ عبدالله حمد التركيت - نائب رئيس مجلس الإدارة - اتحاد شركات الاستثمار	59
4	حماية المنافسة.. في المشروعات الصغيرة - السيدة/ العنود يعقوب الفهد - مدير إدارة التحقيقات الاحتكارية والتنافسية - جهاز حماية المنافسة	68
5	إجراءات وزارة التجارة والصناعة لتسهيل أعمال المشروعات الصغيرة - السيد / صالح معيبر الظفيري - مدير إدارة الشركات المساهمة - وزارة التجارة والصناعة	72
6	تعقيب السيد/ محمد عبدالله العنجري - رئيس مجلس الإدارة - الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	74
7	تعقيب الدكتورة/ منال الحساوي - رئيس مجلس الإدارة - الجمعية الكويتية للتخطيط الإستراتيجي	76
8	التوصيات	81

رئيس الجلسة الأولى

السيد/ ماضي عبدالله الخميس

الأمين العام للملتقى الإعلامي العربي

الملتقى الإعلامي العربي

الجلسة الأولى

بعنوان

"متطلبات المستقبل وإمكانات الواقع"

"استثمار قوي وفق رؤية ثاقبة"

"إجراءات تسهيل جذب المشاريع"

"القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع الاستثمار"

رؤية الدولة لقطاع الاستثمار

معالي السيد/ فهد مطلق نصار الشريعان

وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون

الاجتماعية والتنمية المجتمعية

رؤية الدولة لقطاع الاستثمار

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

بالبداية أشكر القيادة السياسية على دعمها المتواصل وحرصها الكبير على دعم المنظومة الاقتصادية

وأشكر أيضاً الأخوة في اتحاد شركات الاستثمار على الدعوة وتنظيم الملتقى.

اليوم نتحدث عن رؤية الدولة لقطاع الاستثمار..

إننا اليوم نسعى كل السعي إلى جعل الكويت مركز مالي جاذب للاستثمار، يساهم فيه القطاع الخاص بشكل فعال لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وهذا يصب في تحقيق رؤية الكويت الاقتصادية.

وهنا تسعى وزارة التجارة والجهات التابعة لوزير التجارة كل السعي للوصول إلى هذه الأهداف من خلال خطط مدروسة وواضحة.

فإن وزارة التجارة اليوم تقوم بتطوير القوانين التجارية لمواكبة التغيرات العالمية مثل قانون التجارة الإلكترونية، وإعادة هيكلة ورقمنة وتطوير نظام تراخيص الشركات، والربط الآلي مع الجهات الخارجية ذات العلاقة في إصدار التراخيص التجارية.

ولا نغفل عن أهمية تشييد المدن الصناعية التي تفتح الباب أمام الاستثمار الصناعي في الكويت ومن أبرزها إنشاء:

- مشروع البنية التحتية لمنطقة الشدادية الصناعية.
- مشروع صناعات تدوير النفايات بمنطقة الشقايا.
- مشروع إنشاء مبنى مركز المعلومات ودعم القرار للحماية من الكوارث.

وكذلك الإيعاز للهيئات الناظمة مثل هيئة أسواق المال إلى استحداث القوانين التي تساهم في وضع الكويت على الطريق نحو اعتمادها كمركز مالي إقليمي، تقوم هيئة أسواق المال حالياً على العمل لاستكمال الجزء الثاني من المرحلة الثالثة من برنامج تطوير منظومة سوق المال والتي تتكون من: استحداث الوسيط المركزي النقدي، وتطبيق نموذج التسويات النقدية، وتهيئة البنية التشريعية والتشغيلية لتقديم منتجات وخدمات جديدة، وفي هذا الصدد أيضاً فإن الهيئة تسعى إلى تطوير الكوادر في المجال المالي من خلال مشروع أكاديمية أسواق المال.

أما فيما يخص المشاريع الصغيرة فهنالك العديد من المشاريع القادمة وأهمها مشروع المنصة الاستثمارية التي تخدم المشاريع الصغيرة للاستفادة من مرافق الدولة.

وأخيراً لا نغفل عن أهمية تهيئة بيئة الأعمال من خلال إنشاء المناطق الحرة وتطوير الموانئ وهنا نستذكر أهمية تطوير ميناء الشويخ التابع لمؤسسة الموانئ الكويتية ومشروع إنشاء وتشغيل المواقع الجديدة في منطقة ميناء عبدالله.

القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار

الدكتور / بدر الملا

عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

مجلس الأمة

القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار

بسم الله الرحمن الرحيم شاكر لك أخوي ماضي على هذه الدعوة الكريمة، لموضوع قطعاً هو غاية في الأهمية، وهو دائماً محل اهتمامي حتى قبل دخولي في عضوية مجلس الأمة.

الأمور المتعلقة بالاستثمار قطعاً أمور هامة جداً، الكويت يجب أن لا تقف فقط عند حدود الدولة الريعية وإنما يجب أيضاً أن يكون للقطاع الخاص دور هام جداً وهذا القطاع الخاص لا يستطيع أن ينمو إلا في ظل بيئة استثمارية سليمة، سأتحدث بلمحة تاريخية ليست ببعيدة وإنما تقريباً عمرها يمكن خمس أو ست سنوات تشرفت بالمشاركة فيها قبل عضوية مجلس الأمة كنا من الناس التي تحركت إلى تعديل قانون أسواق المال وكنا نرى أن هناك قصوراً في هذا القانون وقصوراً أيضاً في تطبيق هذا القانون وأدى الأمر إلى تعديل قانون أسواق المال في 2015.

واستمرت رقابتنا على أداء الهيئة واليوم نرى مثلاً هيئة أسواق المال كيف ترقت وفق المؤشرات العالمية وهذا انعكس أيضاً على توافر السيولة داخل بورصة الكويت للأوراق المالية وهذا الأمر مشجع لتطور عملية السوق المالي في دولة الكويت، لا شك بعد دخولنا إلى مجلس الأمة مرت علينا بعض الأزمات التي لها انعكاس اقتصادي كانت أكثر أزمة هامة هي أزمة الجائحة وحاولنا داخل مجلس الأمة التصدي ووضع بعض الحلول منها ما قدمناه كحل تشريعي لكن للأسف لم ينعكس كدور تنفيذي داخل الدولة لعل ذلك كان هو قانون ضمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا القانون الذي كنا نحاول أن نسعف فيه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لكن للأسف أيضاً حتى بالدور التنفيذي ما رأينا انعكاس واضح عليه بحيث نجني ثمار مثل هذا القانون، هناك بعض الأمور التي تستلزم تشريعات ولها تأثير قطعاً على القطاع الخاص ولها تأثير حتى على قطاع الاستثمار وأيضاً على القطاع المالي والقطاع المصرفي.

في الثلاث سنوات الأخيرة كيف أن تصنيف الدولة الائتماني يستمر بالانخفاض في ظل للأسف الشديد عدم التعامل مع هذه المشكلة بجدية أكثر وبحلول واقعية أكثر، وهذا له أثره أيضاً على القطاع المصرفي في عملية تصنيف البنوك.

لازلنا نحتاج إلى مزيد من التشريعات الاقتصادية التي ممكن أن تنهض بقطاع الاستثمار لكن أيضاً لا ننكر أن هناك جرعة سياسية موجودة اليوم هي التي تمنع هذا النوع من الالتقاء وتمنع حقيقة صدور بعض التشريعات التي لها تأثير مباشر على الأقل، اليوم نواجه مشكلة أخرى لربما الجميع متأثر فيها الآن وهي الحرب الدائرة بين

روسيا وأوكرانيا وأثر ذلك على الأسواق العالمية في جميع القطاعات سواء كان القطاع الاستثماري أو القطاع المالي أو حتى القطاعات التجارية والأمر يحتاج أيضاً إلى وضع بعض الحلول التشريعية والتأكد من حماية المستثمرين.

يوجد لدينا مستثمرون يستثمرون في روسيا وفي أوكرانيا، هناك شركات في البورصة أيضاً لديها بعض الأعمال المرتبطة وبعض الملكيات الموجودة في هذه الدول، وبالتالي أعتقد أن الأمر يحتاج أن نضع لهذا الأمر تدابير تمنع تضرر المستثمرين الكويتيين أيضاً علينا أن نستفيد حتى من وجود الأزمات، كنا نعرف أنه مثل ما يوجد تجار انتعاش يوجد تجار انكماش مثل ما يوجد تجار سلام هناك تجار حروب لربما الهيئة العامة للاستثمار وصندوق التنمية والمؤسسة العامة للتأمينات لم تحقق أرباحاً قياسية في تاريخها الا في فترة الجائحة، عندما دخلت على الأسواق واستخدمت السيولة في عملية شراء الأصول وبالتالي استفادت بأرباح غير مسبوقة، أعتقد اليوم حتى هذه الأزمة التي نحن موجودين فيها كأزمة عالمية مرتبطة بالحرب بين روسيا وأوكرانيا يجب أن نستفيد منها.

للأسف الشديد اقتراحات بقوانين التي نراها في اللجنة المالية الآن أعتقد هناك ندرة في القوانين أو الاقتراحات أو حتى مشاريع القوانين المقدمة للحكومة تتعلق بالقطاع الاستثمار، تم الاطلاع على جدول أعمال المشاريع والقوانين الموجودة وأيضاً الاقتراحات المقدمة.

هناك ندرة تامة في عملية المعالجة، ونحن بالعكس أيدينا ممدودة للأجهزة المتخصصة لمؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في الأمور الاقتصادية والأمور الاستثمارية، أيدينا ممدودة للتعاون في تبني هذه الحلول إذا كانت لديهم حلول ومستعدين كلجنة مالية اليوم يمكن بالرغم من الجرعة السياسية الموجودة داخل مجلس الأمة لكن هناك تعاون كبير جداً داخل اللجنة المالية تلمس الأخ وزير التجارة والأخ أيضاً وزير المالية وشاهدا عملية الاهتمام في عملية إصدار التشريعات والتعاون ولا يوجد انقسام بالعكس.

لذلك أي حلول تطرح حتى في هذا الملتقى، على استعداد لتبنيها وعلى استعداد لتقديمها وتعجيل البت فيها وتعجيل النظر فيها، وهذا دورنا وأعتقد نحن مقصرين إذا لم يكن لدينا هذا النوع من التبني تجاه هذا الأمر.

إجراءات البنك المركزي
في حفظ الاستقرار الاقتصادي

الدكتور/ محمد بدر الخميس
مدير إدارة الرقابة المكتبية
بنك الكويت المركزي

إجراءات البنك المركزي في حفظ الاستقرار الاقتصادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

في إطار المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، اتخذ بنك الكويت المركزي خلال فترة الأزمات الاقتصادية العالمية التي عصفت بالعالم منذ عام 2008 وكذلك الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا في عام 2020 وحتى وقتنا الحاضر العديد من الإجراءات والسياسات الحصيفة التي ساهمت بشكل كبير في استمرار قوة ومتانة القطاع المصرفي والاقتصاد الكويتي بشكل عام.

نذكر منها على سبيل المثال الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة أزمة جائحة كورونا المستجد (COVID-19)، حيث كان للبنك المركزي منذ بداية الجائحة دور استباقي من خلال تفعيل العديد من الأدوات النقدية والتحوطية لحماية الاستقرار المالي وتمكين البنوك المحلية من المساهمة في امتصاص الصدمة بدلاً من تعزيزها، وعلى سبيل المثال خفض سعر الخصم مرتين إلى مستوى هو الأدنى تاريخياً، وتخفيف متطلبات السيولة ومعايير صافي التمويل المستقر، كما شملت الإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية لزيادة المساحة الإقراضية للبنوك عبر رفع الحد الأقصى المتاح للتمويل، وخفض أوزان المخاطر، وتخفيف التعليمات المنظمة لحجم التمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير.

وتشير البيانات والإحصائيات والأرقام التي ينشرها البنك المركزي أن تلك الإجراءات كان لها الأثر الإيجابي على أداء القطاع المصرفي، فنجد أن القطاع المصرفي ارتفعت أصوله محلياً إلى سبعة وسبعين مليار دينار كويتي بنسبة ارتفاع بلغت 5% في ظل الأوضاع والتحديات الاقتصادية التي شهدها القطاع خلال الجائحة، كذلك في ظل هذا الوضع انخفضت نسب القروض غير المنتظمة، والتي ارتفعت قليلاً خلال الجائحة، ولكن مع نهاية عام 2021 فإن البيانات تشير إلى أن نسب عدم الانتظام بلغت 1.4% وهي الأدنى تاريخياً.

كما حرص بنك الكويت المركزي على متابعة ودعم القطاع المصرفي في تبني التقنيات المالية الحديثة (Fintech) وذلك من خلال دعم المبادرات المبتكرة في هذا المجال وتنظيمها رقابياً بما يخدم مصلحة الاقتصاد الكويتي.

بالإضافة إلى الجهود التي بذلها بنك الكويت المركزي لصياغة مستقبل العمل المصرفي والمالي، من أجل خلق قيمة مضافة للعملاء وتعزيز الاستقرار المالي،

فكانت الجهود على جانبين، **الجانب الأول هي صياغة استراتيجية التحول الرقمي في البنك المركزي ذاته،** على النحو التالي:

- منصة بيانات متكاملة، لاستخلاص التقارير والمعلومات رقميًا.
- رؤية شاملة للجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.
- خدمات رقمية بالكامل بأعلى درجات الكفاءة.
- قدرة على استشراف المستقبل من خلال تحليل عميق ودقيق للبيانات.
- تقنيات مستقبلية ضمن منظومة عمل رقمية جديدة.
- وأخيرًا دعم كل ذلك بقدرات متميزة وهيكل تنظيمي مرن.

أما الجانب الثاني، فهو رؤية البنك المركزي لدعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي نفسه، والذي تم طرحة في اللقاء الافتراضي بعنوان «التمكن والتمكين» الذي أُقيم في شهر يناير من العام الماضي، حيث يغطي ثلاثة نماذج أساسية:

النموذج الأول: هو عبارة عن «خدمات رقمية» تقدمها البنوك القائمة حاليًا، باستخدام ذات الترخيص الممنوح لها، من خلال تكوين وحدة مصرفية رقمية داخل البنك، تستفيد من نظم التشغيل لديه، ومن الممكن أن تشترك مع البنك الرئيسي بالعلامة التجارية أو تكون لها علامة خاصة بها.

النموذج الثاني: هو ما يعرف بـ «الصيرفة كخدمة» وهو نموذج مبني على شراكة بين بنك قائم ومؤسسة رقمية، تشكل الواجهة الأمامية من حيث إدارة العلاقة مع العملاء، والعلامة التجارية، والأنشطة التسويقية، في حين تقع مسؤولية العمليات المصرفية على البنك، ويخضع للرقابة والإشراف من البنك المركزي.

النموذج الثالث: تأسيس **«بنوك رقمية مستقلة»** تزاول أعمالها بصورة رقمية بالكامل من حيث العمليات والخدمات، والعلاقات مع العملاء. وهو الأمر الذي يطرحه بنك الكويت المركزي للمرة الأولى منذ فترة طويلة، حيث نعتقد بأن هذه خطوة مهمة وجريئة اتخذها البنك المركزي والهدف منها دعم وتطوير القطاع المصرفي في دولة الكويت.

والإعلان عن فتح بنك الكويت المركزي المجال لتقديم طلبات تأسيس البنوك الرقمية (النموذج الثالث).

كما أطلق بنك الكويت المركزي مسودة تعليمات خاصة بتنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، ويرحب بأية آراء ومقترحات بشأنها، وذلك تمهيداً لإصدارها بشكلها النهائي، بهدف تحفيز الابتكار وتشجيع المشروعات القائمة والناشئة في هذا المجال.

وبما لا شك فيه أن مثل هذه المبادرات التي أطلقها بنك الكويت المركزي تساهم وبشكل كبير في خلق فرص استثمارية قيمة سواء على صعيد البنوك الرقمية أو شركات التقنيات المالية.

هذا ونشكركم على حسن استماعكم

رؤية القطاع المصرفي للنهوض بالاستثمار في الكويت

أ.د. فايز الكندري
رئيس لجنة المستشارين القانونيين
اتحاد مصارف الكويت

رؤية القطاع المصرفي للنهوض بالاستثمار في الكويت

أنا كممثل لاتحاد مصارف الكويت أعتقد اليوم أن البنوك تشارك بصفة أساسية وكشريك أساسي في الاستثمار في دولة الكويت يمكن اختصار الموضوع في عدة نقاط وهم:

- الاستثمار في الكويت يحتاج إلى استقرار سياسي، هذا الاستقرار إن لم يكن موجود لا يمكن أن يكون هناك بيئة استثمارية صالحة سواء كانت في أموال محلية أو أموال دولية لذا نحتاج إلى استقرار سياسي، نحتاج إلى تعاون أكبر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، نحتاج إلى المضي قدماً بأن نشعر بالفعل بأننا دولة لا تلتفت إلى المسائل الهامشية، ولكن نركز على الأمور الأساسية.
- علاج الاختلالات في القطاع الحكومي، لأنه للأسف الشديد أغلبه قطاع مترهل وإنتاجية متراجعة وهذا الأمر قيل في سياسة الحكومة التي طرحت في مجلس الأمة، وكانت من أهم سياسات الحكومة كيفية علاج الاختلالات في القطاع الحكومي، وهي صحيحة جداً وهي معوق رئيسي للاستثمار في دولة الكويت، إن لم نجد قطاعات حكومية قادرة على مجاراة القطاع الخاص من شركات وبنوك لا تستطيع البنوك والشركات الخاصة أن تعمل، ولكن بالنسبة لنا البنوك الجهة الرقابية للبنك المركزي، وحقيقة أنها جهة جداً متفاهمة من البنوك وراقية وأيضاً متابعة للمستجدات في هذا المجال وأبلغ دليل على ذلك اليوم تصريحها للبنوك الرقابية مواكبة الثورة الرقمية والتحول الرقمي المطلوب في دولة الكويت والذي طال انتظاره ومازلنا نسير ببطء.

نتمنى أن يكون هناك توسع في قطاعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، هذا القطاع أصبح الآن مجمد بعد محطة الزور لم نشهد أي مشروع شراكة بديل آخر غير محطة الزور.

نحتاج إلى مشاريع شراكة في دولة الكويت وقفت بعد محطة الزور وهذه المحطة تعد أحد أهم مظاهر نجاح قطاعات الشراكة بين القطاع العام والخاص وهو أمر مهم جداً نحتاج إلى مثل هذه المشاريع التي تخلق فرص عمل التي يكون فيها القطاع العام والقطاع الخاص مهيئين، والاستثمار المباشر كذلك.

الاستثمار المباشر على سبيل المثال: تخيلوا أنه إلى هذا اليوم البنوك غير قادرة على تفعيل خدمة Apple Pay من خلال Apple Watch لماذا؟ لأن وزارة المالية تريد أن تفرض رسوم 5% على شركة Apple Pay، هذا غير مقبول لأن السعودية والإمارات والبحرين أعفوا من هذه الرسوم فمازلنا مصرين على فرض هذه الرسوم، وهناك قانون الاستثمار المباشر يعطيك الحق أن تعفي من هذه الرسوم ولهذا اليوم لا نستطيع أن نفعل، اليوم بنك بوبيان من خلال بنك بريطاني تابع له فعَّل هذه الخدمة وكان له تأثير على أغلب العملاء بالفرحة لتفعيل هذه الخدمة.

يجب أن ننظر للأمور بشكل أكبر، وأعتقد أيضاً بأنه يفترض أن يعاد النظر في بعض التشريعات.

قواعد بناء استثمار حقيقي

السيد/ مهنـد محمـد الصانـع

عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية

قواعد بناء استثمار حقيقي

توقيت هذا الملتقى جاء بوقت ممتاز لتقييم الوضع الاقتصادي والمتغيرات التي حصلت بعد الجائحة وأثرها على الاقتصاد الوطني، كما أن عنوان هذا الملتقى متطلبات المستقبل وإمكانات الواقع يتطلب أن نخرج بورقة لترجمة إمكانات الواقع ومدى واقعيتها، لأن التحديات الاقتصادية العالمية الحالية على الساحة والإمكانات التي شهدناها على أرض الواقع خلال التعامل مع الأزمة - اقتصادياً - كان أبلغ رسالة للحكومة أن تعي وتتدارك بأن على الرغم أن الموارد المالية قوية ولله الحمد أنها لا تكفي بدون وجود أي إجراءات واستعدادات وقائية لأي أزمة أو تحدي قادم مثل ما شهدناه خلال الفترة السابقة.

أولاً - الهوية الاقتصادية

من أهم مرتكزات خطة 2035 اقتصاد متنوع ومستدام هذه الجملة يجب علينا فوراً بتحديد الهوية الاقتصادية، لماذا مطلوب أن يكون لدينا هويه اقتصادية؟ حتى يتم التأكد من أن الاقتصاد والقطاع الخاص أولوية عند الحكومة أم فقط هو أولوية عند القطاع الخاص!!

لأنه إذا كان الهدف الأساسي تحديد الهوية والأولوية من وجود قطاع خاص قوي يدير المرحلة الاقتصادية حسب ما جاء في أحد الركائز الرئيسية لخطة التنمية بدعم الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص أولوية من عدمه!!

وفي حال أصبح هناك هوية وأولوية للقطاع الخاص سوف يكون لدينا:

1. تنويع في مصادر الدخل وهو غير موجود.
2. سيكون القطاع الخاص مساهم رئيسي بتوظيف العمالة الوطنية وهو غير موجود.
3. وسوف يكون هناك فرص وبيئة استثمارية جاذبة للمستثمر المحلي قبل الأجنبي لأن المستثمر المحلي جداً جريء ويتطلع للفرص بكل مكان.

دائماً أضرب مثل نجاح عملية تطوير البنية التحتية لبورصة الكويت وكيف أصبحت في مصاف الأسواق الناشئة وجذبت الاستثمارات والسيولة لها وأصبحت أحد أهم روافد تنويع مصادر الدخل للمستثمرين، إذ لدينا أمثلة ناجحة يجب العمل على تكراراها.

ثانياً - الاستعداد الكامل للأزمات القادمة - الدروس من الأزمة

أزمة الجائحة انتهت ولكن الدرس ما انتهينا منه، اذا ما صار عندنا دليل الأزمات والكوارث وهناك أمثلة مثل كيفية التعامل مع الأزمة المالية وأزمة 2014 انخفاض أسعار النفط وأزمة كورونا!! ويتم وضع أساليب وطرق فيها لمسؤوليات محددة سوف تكرر أزمات قادمة وأثارها السلبية ستضرب جميع القطاعات وإن لم يتم العمل على وضع خطط للأزمات القادمة والاستفادة من التعامل الخجول في الأزمات سوف تعود الفوضى التي شاهدها الكل والتعامل الخجول مره أخرى.

أزمة الجائحة بينت لنا عدم استعداد الدولة اقتصادياً للظروف والتحديات المفاجئة، أعتقد اليوم إذا عملنا على الاستفادة من هذا الدرس سوف يغنينا من أخطار كثيرة سابقة، وأن يكون لدينا إدارة اقتصاديه قوية لها خطة التعامل السريع مع الكوارث والأحداث الاقتصادية ويكون فيها مسؤول وفريق واحد معني سواءً كان وزير الدولة للشؤون الاقتصادية أو البنك المركزي وما يتم تقديمه من توصيات يتم العمل عليها فوراً، وهذا عكس ما شهدناه مع الأسف خلال فترة الجائحة.

الختام:

رؤية الجمعية الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي

قدمنا ورقة الجمعية للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة السابقة وقدمت إلى السلطة التنفيذية والتشريعية، وهي رؤية باختصار كانت مقسمة إلى 3 مراحل قصيرة ومتوسطة وطويلة و3 مستويات تبدأ بالإصلاح المؤسسي ومن ثم الإصلاح الاقتصادي ويتبعه الإصلاح المالي وتضمنت 55 توصية.

رؤية القطاع الخاص للإصلاح الاقتصادي

وتحفيز عجلة الاقتصاد

السيد/ صالح صالح السلمي

رئيس مجلس الإدارة

اتحاد شركات الاستثمار

رؤية القطاع الخاص للإصلاح الاقتصادي وتحفيز عجلة الاقتصاد

تشكّل «موازنة الدولة السنويّة» نقطة الانطلاق لكلّ رؤيّة في الإصلاح الاقتصادي، بغية استشفاف المشاكل ونقاط الضعف، وكخطوة أولى نحو إيجاد الحلول. ضمن هذا السياق أظهرت دراسة تقسيمات موازنة 2021-2022 الفجوة الكبيرة ما بين الإيرادات والمصروفات التي تستحوذ المرتبات والدعوم على جزئها الأكبر بنسبة 71.6%، مقابل 15% للرساميل التي تعتبر بدورها من الأدوات الأساسيّة في تحريك العجلة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص والدفع بالنمو الاقتصادي وإتاحة الفرص.

الإيرادات

10.9 **مليار دينار**

المصروفات

23 **مليار دينار**

مصادر الإيرادات	
نفطية	غير نفطية
%83	%17

تركيبة المصروفات	
مرتبات ودعوم	%71.6
مصروفات رأسمالية	%15
باقي المصروفات	%12
حساب العهد	%1.3

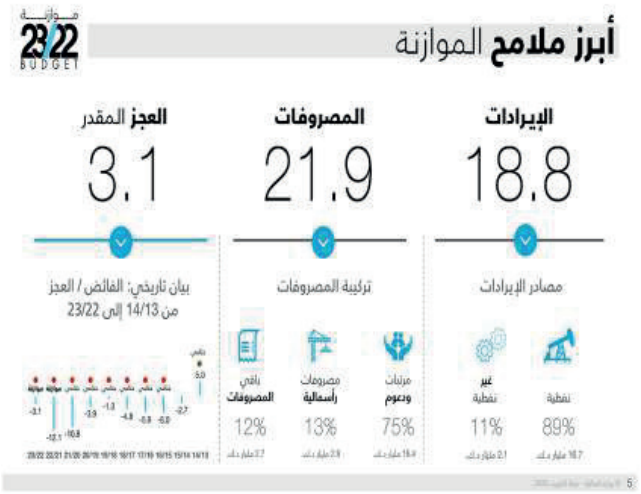

بناءً عليه، وسعيًا لإنجاح أية خطة إصلاحيّة في الاقتصاد الكويتي، يتوجب الانطلاق من إعادة هيكلة إدارات القطاع العام وإدخال التحديثات القانونيّة الأكثر كفاءة وفعاليّة على مؤسساته العامة. هذا بالإضافة إلى تجيير الدولة للعديد من مؤسساتها الخدماتيّة نحو القطاع الخاص والاستفادة من الاستثمارات التي ترافقه، ممّا يتيح تخفيض المصروفات على ميزانيّة الدولة ونقل الخبرات والإدارة الكفوءة التي يمتاز بها هذا القطاع، وفتح باب التنافس في تقديم أفضل الخدمات العامة لمواطني دولة الكويت والمقيمين فيها على حدٍّ سواء.

إنّ الوصول إلى الإصلاح الاقتصادي المنشود وتحقيق نموه المستدام في دولة الكويت، يوجب اتباع خطى الدول المتقدمة التي مهَّدت الطريق أمام القطاع الخاص ليكون الركيزة الاقتصاديّة الأساسيّة فيها.

كذلك إذا ما نظرنا إلى الدول المجاورة سوف نرى أنّ توجهها الاقتصادي يقوم نحو الدفع بالقطاع الخاص لأخذ الدور الأكبر في الاقتصاد الوطني، تماهيًا مع تجارب الدول المتقدمة والمكانة التي بلغتها مع إفساح المجال للقطاع الخاص بأخذ المبادرة في تطوير البنية الاقتصاديّة وزيادة النمو وتنويع التركيبة الإنتاجيّة في الاقتصاد.

أمّا دور القطاع العام في هذا الإصلاح فينطلق من عملية تهيئة البيئة المناسبة لتسهيل عمل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار في النشاطات الاقتصاديّة كافة، بالإضافة إلى الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء والتعليم والصحة وغيرها من النشاطات التي تُشكّل عبئًا ماديًا على الدولة حسب المنطلقات الاقتصاديّة الحديثة.

ما يعني بالتّالي أنّ مواكبة التطورات الاقتصاديّة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، توجب وضع خارطة طريق واضحة لإصلاح اقتصادي شامل تكون ركيزته ومحركه الرئيسي القطاع الخاص في دولة الكويت.

لقد أظهر القطاع الخاص حيويّة دوره وقدرته على تحريك العجلة الاقتصاديّة وخلق فرص العمل، كما وتوسّع نشاطه إلى الدول المحيطة حيث نجد أبرز الأمثلة في شركات أجيليتي وزين والمباني والبورصة، إذ نجح كلّ منها عند إدارة المؤسسات التي تمت خصخصتها واتسعت بنشاطها إقليمياً وعالمياً.

بالمقابل، إذا ما نظرنا إلى واقع الجهات التي تقدم خدمات حيويّة في الكويت مثل الكهرباء والتعليم والصحة والبريد وغيرها، سنرى العجز الكبير في ميزانيتها والذي يقع على عاتق الدولة ويزيد من مصروفاتها. إن هذا العجز في القطاعات المذكورة قد يتحول إلى ربح وتطوير في بنيتها التحتية مع خصخصتها وتحويل إدارتها إلى القطاع الخاص كما في العديد من الدول المتقدمة.

كذلك تشير أرقام «الموازنة العامة للدولة» في الكويت إلى تكبّد الخزينة مصروفات هائلة يمكن تفاديها مع تحويل بعض القطاعات العامة إلى الخاصة، وهي:

- **الكهرباء: 2,5 مليار دينار سنويًا**
- **التعليم: 2.7 مليار دينار سنويًا (وزارتي التربية والتعليم العالي)**
- **الصحة: 2.6 مليار دينار سنويًا**

هذا فضلاً عن أنّ تدني الإيرادات في العديد من المؤسسات الخدماتيّة، ينعكس سلبًا وبشكل مباشر على فعاليتها، والمثال هنا «قطاع البريد» حيث تتجاوز إمكانية تحقيق الأرباح قيمة الإيرادات السنويّة المتوقعة منه (فقط 0.5 مليون دينار)، وذلك بتطويره والعمل على زيادة قدرته في تلبية احتياجات دولة الكويت من خلال القطاع الخاص.

بالتّالي، وكما هو متعارف عليه، إنّ بناء اقتصاد متقدم داخل الدولة يوجب الالتزام بخطة تطوير للبنية التحتية لكونها الركيزة الأساسيّة في عملية التبادل التجاري على الصعيدين الإقليمي والدولي، لاسيّما وأنّ دور البنية التحتيّة المتطورة يؤثر بشكل مباشر على استقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة، ويرفع مستوى القدرة والسهولة في العمليات الاقتصاديّة الدوليّة من جهة أخرى، الأمر الذي يعتبر مؤشرًا أساسيًا لتحديد الرؤية الاقتصاديّة في الدولة.

إذًا، ومن أجل تطوير البنية التحتية، يجب التوجه نحو إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص ليكون شريكًا ومساهمًا رئيسيًّا بزيادة نسبة الاستثمارات في عملية تطوير الطرق وسكك الحديد والمرافئ والمنشآت الخدماتيّة من اتصال وطاقة، فجميعها تعتبر أساسيّة في عملية النمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات وتطوير العلاقات التجاريّة الدوليّة.

على صعيد آخر أيضًا، ينبغي العمل على فتح باب الاستثمار في «القطاع النفطي» الذي أظهرت التجارب القليلة السابقة نجاحه، وحيث يتجسّد المثال الأبرز في شركة EQUATE مع ما تحققه من نتائج يجب أن تكون الحافز الأكبر لدخول القطاع الخاص بشكل أوسع وأكبر لزيادة الصناعات النفطيّة وتحقيق أرباح أكبر تساعد في عملية التنمية الاقتصاديّة ورفع حجم الاستثمار.

لقد أدّت الإدارة الفقيرة للمؤسسات العامة في الكويت إلى تراجع كبير في مستوى الخدمات التي تقدمها كما في نموها وبطء في عملية تطويرها، الأمر يعرقل جهود القطاع الخاص في دفع العجلة الاقتصادية، ويؤثر سلبًا وبشكل مباشر على التطور الاقتصادي في الكويت مقارنة مع الدول المحيطة بها.

أيضًا، وبالعودة إلى دراسة لاعتمادات ميزانيات الوزارات، نجد أنّ عددًا من الوزارات التي تقدم خدمات عامة تستحوذ على الجزء الأكبر من الميزانيّة العموميّة التي تثقل كاهل الدولة. من الأمثلة على ذلك وزارة الكهرباء والماء، وزارتي التربية والتعليم العالي، ووزارة الصحة. هذا فضلاً عن المؤسسات المستقلة والجهات التابعة التي تقدم خدمات عامة وتزيد من مصروفات الدولة، وذلك رغم إمكانية تحويل إدارة هذه المؤسسات والجهات إلى القطاع الخاص وتحقيق أرباح من خلالها.

الكهرباء والماء

عند دراسة ميزانيّة وزارة الكهرباء والماء يتضح لنا أنّ حجم اعتمادات الميزانيّة يصل إلى حدود 2.5 مليار دينار كويتي مع تقديرات لا تتعدى النصف مليار دينار في الإيرادات. أمّا حصة وزارة الكهرباء والماء من اعتمادات الميزانيّة العامة فتصل إلى حدود 10% مع إيرادات لا تتعدى 5% من مجمل إيرادات الدولة. كما وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ الإيرادات الفعليّة تختلف عن التقديريّة بعد مقارنتها مع البيانات الختاميّة الصادرة عن وزارة الماليّة، بحيث تنخفض نسبة التحصيل إلى حدود 50%.

كذلك أشار تقرير لوكالة «بلومبرغ» إلى أنّ معدل استهلاك الكهرباء المنزليّة في الكويت يُعدّ الأعلى بين دول العالم، إذ إنّ متوسط استهلاك البيت الواحد يصل إلى نحو 40 ألف كيلواط سنويًا. أمّا السبب الرئيسي لهذا الارتفاع في الاستهلاك الذي لا يتوافق مع معايير توفير الطاقة، فيعود إلى تدني القيمة الماليّة لفواتير الكهرباء. بالمقابل، وفي مقارنة مع الدول الخليجيّة الآخرى، نجد أنّ معدل فواتير الماء والكهرباء أعلى بشكل واضح ممّا هو عليه في دولة الكويت.

بالتّالي، وفي سبيل تحويل قطاعي الكهرباء والماء إلى قطاعين مربحين، يتوجب المضي بالخطوات المتبعة في الدول المحيطة والمتقدمة من خلال نقل عملية إنتاج الكهرباء والماء إلى القطاع الخاص والسماح بمشاركة عدد من الشركات الخاصة في عملية إنتاج وتوزيع الكهرباء، الأمر الذي يضمن في الوقت عينه عدم الاحتكار ويؤدّي إلى ترشيد الاستهلاك ويخفف من ثقل المصروفات على ميزانيّة الدولة (بقيمة 2.5 مليار دينار)؛ كما ويفتح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص وما يتبعها من إدخال التقنيات الجديدة في إنتاج الكهرباء التي تعتمد على الطاقة المتجددة.

وزارة الكهرباء والماء 2021-2022	
اعتمادات ميزانية (لأقرب مليون)	تقديرات الإيرادات (لأقرب مليون)
2,498	555
النسبة من الميزانية	النسبة من الميزانية
%10.84	%5.08
تقديرات إيرادات 2020-2021 (السنة السابقة) 485 مليون	تحصيل إيرادات 2020-2021 (السنة السابقة) 249 مليون
مقارنة مع شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه (شركة خاصة)	
أرباح سنة 2020 أرباح سنة 2021	12 مليون دينار 13 مليون دينار
الكويت أولى عالمياً على صعيد الأكثر استهلاكاً للكهرباء (وحدات سكنية) تصنيف وكالة بلومبيرغ	

التعليم

على الصعيد التعليمي تستحوذ ميزانيّة وزارات التربية والتعليم العالي على حوالي 12% من الميزانيّة العامة، وتُعتبر هذه النسبة كبيرة أمام حجم ميزانيّة دولة الكويت ومقارنة أيضًا مع العدد السكاني. بالمقابل، وإذا ما أخذنا بالاعتبار معدل عدد الطلاب بالنسبة الى المدرسين الذي يصل إلى 5 طلاب لكل مدرس، فهو يُعد كبيرًا عند مقارنته مع المعدلات في الدول المتقدمة والمقدرة بـ 11 طالبًا لكلّ مدرس. كما ويُصرف حوالي 75% من اعتمادات ميزانيّة هاتين الوزارتين على مرتبات الموظفين.

هذا فضلاً عن المنح المقدمة إلى كلّ من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والمهني وجامعة الكويت، حيث تصل القيمة الماليّة إلى حدود 796 مليون دينار كويتي بالرغم من أنّ تصنيف جامعة الكويت قد تراجع عالميًا خلال الأعوام الأخيرة (ترتيبها بين 1001-1200).

وزارة التربية / وزارة التعليم العالي 2021-2022	
اعتمادات ميزانية (لأقرب مليون)	تقديرات الإيرادات (لأقرب مليون)
2,734	30
النسبة من الميزانية	النسبة من الميزانية
%11.86	%0.28
مقارنة عدد الطلاب لكل مدرس ومتوسط حجم الفصل	
المعدل في الدول المتقدمة	المعدل في الكويت
11	5
المنح المقدمة إلى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من ضمن ميزانية الدولة	320 مليون دينار
المنح المقدمة إلى جامعة الكويت من ضمن ميزانية الدولة	476 مليون دينار

الصحة

تستحوذ وزارة الصحة على حوالي 12% من الميزانيّة العامة مقابل ما لا يزيد عن 1% من إيرادات الدولة. إنّ هذا الحجم من المصروفات قد يتضاءل إلى أدنى حدوده مع الخصخصة إذا ما اعتمدنا نماذج الدول المتقدمة التي يشكّل القطاع الصحي فيها جزءًا هامًا من الاقتصاد مع ما يتبعه من تطوير في القطاع بشكل عام. كذلك تنطلق أهمية القطاع الصحي في الاقتصاد الوطني من ارتباطه بالقطاعات الاقتصاديّة الأخرى كالماليّة والتعليميّة وحتى السياحيّة، الأمر الذي يتوجب السماح للقطاع الخاص باحتضان القطاع الصحي والارتقاء به إلى منزلة مهمة في الاقتصاد الكويتي.

وزارة الصحة	
اعتمادات ميزانية (لأقرب مليون)	تقديرات الإيرادات (لأقرب مليون)
2,690	97
النسبة من الموازنة	النسبة من الموازنة
%11.68	%0.89

المواصلات

إنّ الضعف البارز في إدارات الدولة، وخاصة في المؤسسات المنتجة، ينعكس بشكل مباشر على الإيرادات. من أبرز الأمثلة بعض القطاعات في وزارة المواصلات التي تقدم خدمات حيويّة مثل البريد والهاتف. هذه الإيرادات من الممكن أن ترتفع عالية بعكس بياناتها السنويّة التي تظهر إيرادات بسيطة كما هي الحال في قطاع البريد، أو أقل 50% من الإيرادات التقديرية في الميزانيّة لقطاع الهاتف كما يظهر في البيانات الختامية.

لقد أظهرت «تقارير ديوان المحاسبة» العديد من المعوقات التي تلاحق قطاعات وزارة المواصلات، ومنها ضعف نسبة إنجازات مشروعات التنمية، المشاكل في الأرصدة الفعليّة من واقع كشف حساب بنك الكويت المركزي، استغلال بعض الأقسام ضمن مباني وأراضي الوزارة من دون بدلات ممّا يحرم الوزارة من إيرادات، خدمات بريديّة ضعيفة نتيجة إهمال في دراسة المناقصات.

بناءً عليه، إنّ خصخصة بعض قطاعات وزارة الموصلات مثل البريد والهاتف، سوف تساهم في خفض نسبة الهدر والفساد وضعف الصيانة والاستثمار في هذه القطاعات التي يسهم دخولها ضمن القطاع الخاص في إنجاحها وتميزها أيضًا، وحيث تتحقق المساهمة الكبرى في نمو الاقتصاد الكويتي مثلما حدث مع قطاع الاتصالات.

وزارة المواصلات 2021-2022	
اعتمادات الميزانية (لأقرب مليون)	تقديرات الإيرادات (لأقرب مليون)
135	72
النسبة من الميزانية	النسبة من الميزانية
%0.59	%0.66
الإيرادات حسب القطاع	
خدمات البريد	0.5 مليون دينار
البرق والهاتف	58 مليون دينار
تقديرات إيرادات 2020-2021 70 مليون	تحصيلات إيرادات 2020-2021 37 مليون

المرافق العامة

تشهد المرافق العامة في دولة الكويت حالة من الركود وعدم اللحاق بقطار التطور السريع الذي هو واقع الحياة الاقتصاديّة. ذلك أنّ الميزانيات المعتمدة من قِبل الدولة لهذه المرافق لم تؤثر إيجابًا على تقاعس إدارتها عن تطويرها وتأمين إيرادات تعكس الحركة الاقتصاديّة التي تجري من خلالها.

أيضًا، وحسب تقارير ديوان المحاسبة حول مؤسسة الموانئ الكويتية، لا وجود لخطة استراتيجيّة وخطة زمنيّة إجرائيّة وتفصيليّة واضحة لتطبيق المشاريع المتعلقة بتطوير الموانئ. هذا فضلاً عن انعدام الصرف والتأخر في تنفيذ العديد من مشاريع خطة التنميّة والواردة ضمن برنامج عمل الحكومة، وتقادم نظام التعرفة والرسوم المعمول به في المؤسسة ممّا ترتب عليه فقدان المؤسسة لإيرادات شهريّة بلغت 771,412/550 دينار كويتي، ونحو 9,256,950/600 دينار كويتي سنويّاً. هذا بالإضافة إلى تجديد المؤسسة عقود الانتفاع مع مستغلي الأراضي بقيم إيجاريّة قديمة ومنخفضة لا تتناسب مع القيمة السوقيّة للإيجارات وأسعار المثل.

إنّ ضعف الإيرادات والفرص الضائعة كانا نتيجة عدم الاستغلال الأمثل للمساحات والأراضي التي تم تخصيصها للمؤسسة، ومن ذلك فقدان 12,139,948/800 دينار كويتي سنويًا نتيجة عدم استغلال ما نسبته 45.3% من إجمالي المساحات المخصصة للمناطق التخزينية. يضاف إلى ما سبق العديد من المغالطات والتقصير الذي قد يوصل الحال في الموانئ الكويتية إلى أدنى المستويات.

الإدارة العامة للطيران المدني	
اعتمادات ميزانية (لأقرب مليون)	تقديرات الإيرادات (لأقرب مليون)
173	68
مؤسسة الموانئ الكويتية الايرادات السنوية 3 موانئ	
2021-2020	56 مليون دينار
2020-2019	50 مليون دينار

النفقات الرأسماليّة

يُجمع الاقتصاديون على أهمية دور النفقات الرأسماليّة في دفع العجلة الاقتصاديّة، بل وتعتبر عاملاً مساعدًا للقطاع الخاص في خلق فرص جديدة للاستثمار. تتحدد المصروفات الرأسماليّة في الميزانيّة العامة بـ 15%، وتنخفض أكثر إذا ما تم احتساب ذات التأثير المباشر منها على الاقتصاد ونموه.

تأخذ وزارة الأشغال القسم الأكبر من النفقات الرأسماليّة، والذي يعتبر مبلغًا ضئيلاً بالنسبة إلى حجم مسؤولياتها في إنشاء وصيانة الطرقات والمباني على صعيد دولة الكويت بشكل عام. كذلك هو حجم النفقات الرأسماليّة ضئيل وهامشي مع وزارات ومؤسسات ذات تأثير أساسي في الاقتصاد الكويتي، كوزارة كلّ من التجارة والصناعة والمواصلات وإدارة الطيران المدني.. أمّا الحلّ فيكمن في مشاركة القطاع الخاص وتأمين الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار.

النفقات الرأسمالية اعتمادات الميزانية (لأقرب مليون)	
وزارة التجارة والصناعة	1.5
وزارة الاشغال	791
الإدارة العامة للطيران المدني	75
وزارة المواصلات	14

بالتّالـي، ولتأميـن الظـروف المشـجعة لـرواد الأعمـال والمسـتثمرين، تتوجـب معالجـة أبـرز العقبـات التـي تعرقـل إنشـاء وقيـام الأعمـال الاسـتثماريّة فـي دولـة الكويـت، والتـي سـبق أن تـمّ طرحهـا فـي المنتـدى الاقتصـادي العالمـي، وأبرزهـا:

1. عدم كفاية قدرة الابتكار
2. عدم الاستقرار الحكومي
3. عدم الاستقرار في السياسات العامة
4. البنية التحتية غير مناسبة
5. ضعف القدرة التمويليّة
6. القوى العاملة غير متعلمة بشكل كافٍ
7. القوى الوطنية العاملة غير متعاونة
8. أنظمة العمل التقييدية
9. الفساد
10. البيروقراطية الحكوميّة غير الكفوء

معوقات القطاع الخاص

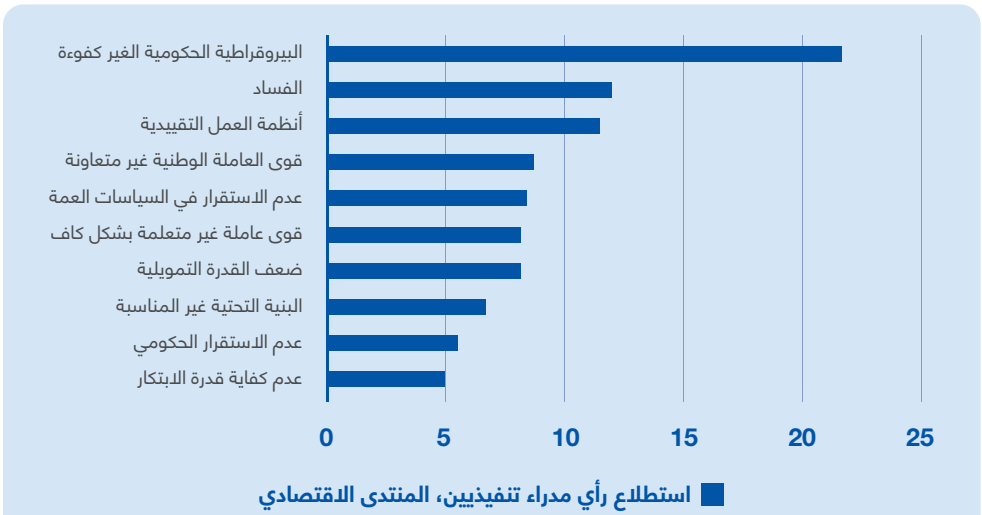

في الختام نخلص إلى التوصية بعملية إصلاح اقتصادي ذات فعاليّة وقوامها اللجوء إلى خصخصة جميع القطاعات العامة التي تقدم الخدمات لمواطني دولة الكويت والمقيمين على أرضها....

مع تحياتي وشكري للجميع.

المعقبة

السيدة/ أسرار جوهر حيات

أمين سر مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية

كاتبة مقال في صحيفة القبس

ناشطة اجتماعية

التعقيب

بدايةً أشكر القائمين على هذا الملتقى، فالموضوع جداً حيوي وأكثر من رائع أن تجتمع أقطاب الحكومة متمثلة بوزير التجارة والصناعة، وبحضور جهات من المجتمع المدني، لأننا فعلاً نحتاج إلى بيئة جاذبة لاستقطاب الأعمال والاستثمارات.

جمعية الشفافية الكويتية تود أن تترك بصمة في هذا الملتقى، وحيث أننا نشيد بمعايير الحوكمة وتطبيقها في هيئة أسواق المال والبنوك وبعض الجهات الأخرى، نتمنى أن تُطبق في جميع الجهات وجميع الشركات، فهي إحدى الخطوات التي تؤدي إلى تحقيق النزاهة والشفافية، لأن هناك توجد مشاكل حقيقية كموضوع غسل الأموال والأدوات الرقابية، خصوصاً مع وجود الكثير من المثالب في هذا الموضوع، وكان هذا واضحاً في ملف الفضائح الذي تم الكشف عنه في عامي 2019 و2020، ودولة الكويت الآن في حالة مراجعة، حيث كان من المفترض أن يتم إصدار نتيجة تقرير مجموعة العمل المالي (FATF) في العام 2020، ولكن بسبب جائحة كورونا تم تأجيلها إلى العام 2022، وحسب آخر تقرير محلي كان هناك 34 نقطة لا يوجد عليها رقابة، على سبيل المثال بعض تجار التجزئة والمزادات وحراج السيارات ومحلات الصرافة، وغيرها من المجالات التي تتعامل مع الكاش، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المخاطر، ويؤثر سلباً على اعتبار دولة الكويت بلد استثماري وجاذب للاستثمارات الأجنبية، والذي بالتالي يؤثر سلباً بشكل كبير على صورة وسمعة دولة الكويت.

أما النقطة الثانية التي نود أن نشير إليها فهي أن الشركات وحتى الكبيرة منها تواجه بعض المعوقات مع القطاع الحكومي وخصوصاً في عملية المناقصات الكبيرة، نجد أن هناك أوامر تغييرية، ومشاكل بالمشاريع، وغيرها، أي أن هذه الشركات عندما تتعامل مع الحكومة فلا تتعامل بنزاهة ووفقاً لمعايير الرقابة الموجودة لديها، وهذا يشكل مشكلة كبيرة، حيث إن الأصل أن يكون القطاع الخاص أكثر متانة وشفافية بحكم أن موضوع المال حساس جداً هنا، وأي عقوبة على هذا القطاع قد تؤدي إلى مشاكل جسيمة.

كما نود أن نتطرق هنا إلى جانب آخر، فنحن نرى أن القطاع الاستثماري بإمكانه تقديم المزيد من الجهود والدعم لمؤسسات المجتمع المدني فيما تقدمه من خدمات تنموية ومجتمعية، حيث أن إسهامات شركات القطاع الاستثماري بسيطة وليست كافية وغير واضحة، فلا نجد مبادرات حقيقية للنزاهة ومكافحة الفساد، ودعم المجتمع المدني، وقد نجد أن هناك سفارات لدول أجنبية مستعدة لمساعدة المجتمع المدني وتمويله ودعمه لكن القانون لدينا لا يسمح بذلك، وفي المقابل لا نرى مثل هذا الدعم من

جانب شركاتنا الاستثمارية رغم وجود الملاءة المالية لديها، وأعتقد أن ذلك بسبب عدم إيمانها بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني.

كما نود الحديث هنا عن مبادرة بنك الكويت المركزي التي أطلقها تحت عنوان (كفاءة) بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية، والتي تهدف إلى تدريب الشباب الكويتي، وإلى خلق فرص عمل تتماشى مع سوق العمل في المستقبل، ونتمنى أن تقوم هذه المبادرة بتغطية جميع الوظائف التي ظهرت الحاجة لها في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال وظيفة (صانع محتوى) التي أصبحت مطلوبة في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

وأريد أن أتوجه إلى معالي الوزير بالسؤال الآتي: ما هي أدوات الاستثمار التي تسعى وزارة التجارة والصناعة إلى تطبيقها خلال رؤية دولة الكويت 2035 لنوفر بيئة جاذبة لاستقطاب الأعمال والاستثمارات؟

ولدي أيضاً سؤال للدكتور فايز الكندري عن توصياته في قانون المعاملات الإلكترونية: هل تجد أن هذا القانون ملائم للبيئة الاستثمارية والأعمال في ظل عصر التحول الرقمي؟

فأنا حضرت مؤتمر افتراضي خلال جائحة كورونا عن موضوع مواكبة تنظيم التشريعات لتحديات التحول الرقمي في الأعمال والاستثمار وقد كان الدكتور فايز أحد الحضور، وقد تمت المطالبة خلال المؤتمر بأن يُرفع الحظر على الاستثناءات الواردة فيه ليكون تطبيقه على المعاملات أكثر شمولية.

والنقطة الأخيرة التي أريد أن أذكرها بخصوص قانون الإفلاس في عام 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة العام الماضي 2021، فالجميع تفاجأ من الحشو والتكرار الموجود في القانون، بينما كانت اللائحة مختصرة جداً، وهنا أريد أن أطرح سؤال آخر على الدكتور فايز الكندري حيث كان أحد المعقبين على هذا القانون من أكثر من جهة، سؤالي هو: برغم من حداثة القانون المسمى بالإفلاس والمنظم على أسس من دراسة حالة الإعسار وإجراءات التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة قبل إعلان وإشهار الإفلاس، كيف بنظركم سيساهم في نشر ثقافة التسويات الودية وتشجيع الأعمال على الاستمرار في قطاع الاستثمار والأعمال؟

وفي الختام شكراً لحسن استماعكم، ولإتاحة الفرصة للمشاركة.

المعقب

السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ

رئيس مجلس الإدارة

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

التعقيب

لا شك أن ملتقى الكويت الاستثماري الخامس يمثل فرصة كبيرة لممثلي الحكومة وأعضاء مجلس الأمة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإبداء الرؤى والتحديات التي تواجه عمل القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة به ووضع التوصيات اللازمة لتطويره وتحديثه.

إلا أن ما نناقشه اليوم داخل الملتقى ونتحدث فيه ونناقشه، قد ناقشناه قبل عامين، وهو ما أشار إليه الأخ مهند الصانع، كما أننا سوف نناقشه خلال العامين القادمين طالما لا تنفذ توصياتنا ولا يستمع أحد لتوصياتنا المكررة دون تنفيذ والسؤال الذي يطرح نفسه: هل لدى الحكومة جدية في تنفيذ التشريعات والتوصيات؟! وهل لدى مجلس الأمة جدية في تطبيق التشريعات؟! الإجابة طبعاً هي ما نراه وما نسمعه يومياً من مشكلات تواجه القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب وكافة العاملين في القطاع الاستثماري، ولا يقتصر الأمر على تشريع القوانين أو تطبيقها فقط، إلا أننا نعاني من قصور التطبيق.

ودعوني أستعين بكلام الدكتور فايز الكندري حين طرح عدد من التساؤلات: هل المقصود من تأدية المهام هو المتابعة فقط أم المطلوب الانتقال للأفضل وعدم الاقتصار على متابعة قوانين مثل مكافحة الفساد أو غيره، وهنا أود الإشارة أن دعوة الحكومة ومجلس الأمة لممثلي المجتمع المدني شكلية وتتم ليقال أن الحكومة أو مجلس الأمة قامت بدعوة المجتمع المدني لا غير!!

وأشير إلى أن النتائج من تلك الاجتماعات غير موجودة وهي مجرد أحاديث لا تسمن ولا تغني من جوع!!

ونحن هنا اليوم، ممثلين عن الحكومة ومجلس أمة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والكل تناول التحديات والطموح والكل يعرف المطلوب، الأمر الذي يدعونا للتعجب والسؤال: هل كلامنا حبر على ورق؟!

ودعوني هنا أضرب مثالاً واضحاً على أن كلامنا لا يزال حبراً على ورق والدكتور بدر الملا شاهد على كلامي، فحين قدمنا تعديلات على قانون مراقب الحسابات لم يتم الأخذ بتعديلاتنا وأبلغنا الدكتور بدر وقتها بأنهم لا يرغبون في التعديل!!!

وأتمنى أن تعي الحكومة أن القطاع الخاص هو الساعد الأيمن للدولة للنهوض بها، فغياب القوى الشرائية وغياب دعم الدولة لهذا القطاع، سوف تبقى الحكومة في أمورها البسيطة «على طمام المرحوم» بدون تطوير.

كما أتمنى تبني القطاع الحكومي ومجلس الأمة مبادرة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الخاصة بإنشاء هيئة محاسبة مستقلة، والتي لاقت استحساناً وتطبيقاً في دول أخرى مجاورة في وقت وضعت فيه الفكرة داخل الأدراج الحكومية دون تنفيذ وذلك على الرغم من أن تأسيس تلك الهيئة لن يكلف الدولة ديناراً واحداً وستمول نفسها ذاتياً من خلال فرض رسوم بسيطة جداً على الشركات المسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة والبالغ عددها قرابة 400 ألف شركة تقريباً.

وسوف تقوم الهيئة من خلال الرسوم البسيطة التي يتم تحصيلها بتطوير قدرتها وادارتها بالشكل الذي بخدم العاملين في مهنة المحاسبة والمراجعة.

وأشير هنا أن تلك الهيئة ضرورة لتطوير دور مهنة المحاسبة والمراجعة في المجتمع باعتبارها منارة ثقافية ستضيئ أمام كافة خريجي الجامعات من تخصص المحاسبة والمراجعة في كافة القطاعات وتأهيلهم للعمل داخل القطاع الخاص، كما سيكون للهيئة دور كبير في تقوية القطاع الخاص ودعمه والعمل على تقوية الشركات الضعيفة، والهيئة المقترحة سيكون لها دور كبير في تطوير جودة البيانات المالية وتظهر المعايير الدولية.

ودعوني مرة أخرى أستعين بكلمات الأستاذ فايز الكندري حين سأل: هل الحكومة قادرة على دعم القطاع الخاص ومواكبة التطورات العالمية؟!.

وفي الختام أتمنى أن تقوم الجهات التنفيذية والتشريعية يوضع مقترحات وقرارات قابلة للتنفيذ ولديها القدرة على تنمية وتطوير دور القطاع الخاص، وأن لا يكون دور المجتمع المدني وجهوده الكبيرة في صياغة التشريعات والقوانين مجرد واجهة شكلية لا غير!!

رئيس الجلسة الثانية

الدكتور/ مهدي إسماعيل الجزاف

المدير التنفيذي

مركز ذا كونفرنس بورد الخليج

للبحوث الإقتصادية والتجارية

الجلسة الثانية

بعنوان

«المشاريع الصغيرة بين رؤية الدولة والواقع»

«تأثير المشروعات الصغيرة على النمو الاقتصادي»

صندوق المشروعات الصغيرة

«الإنجاز والتطلعات»

المهندس / فارس العنزي

نائب المدير العام لقطاع خدمات ريادة الأعمال

الصندوق الوطني لرعاية

وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

صندوق المشروعات الصغيرة .. «الإنجاز والتطلعات»

نحن اليوم في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة نمثل الجهة الحكومية المعنية بالمشروعات الصغيرة، حيث كان في السابق قبل القانون الذي تم تعديله مرتين؛ مرة في عام 2015 ومرة في عام 2018، كان لدى كل جهة حكومية سجل خاص واهتمام خاص في المشروعات الصغيرة، حيث كان لوزارة التجارة والصناعة إدارة خاصة، وللمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وللهيئة العامة للقوى العاملة سابقاً كان لديهم إدارة خاصة، أما اليوم فقد تم توحيد الجهود، وتم التركيز على وجود جهة حكومية معنية بالمشروعات الصغيرة، وهذا أعتقد أنه نقلة جيدة والأهم من ذلك أصبح هناك تعريف وتصنيف للمشروع الصغير وللمشروع المتوسط، وتوضيح لمعايير هذا التصنيف، هذا كله تم ترتيبه في هذا القانون، ويبقى السؤال قائم، ما هي رؤية الدولة وما هو الواقع، اليوم أنا متعايش مع موضوع المشروعات الصغيرة منذ أكثر من 15 سنة مع مجموعة رواد الأعمال وجمعية المشروعات الصغيرة، ومع كثير من الهموم وآلام وآمال أصحاب المشروعات الصغيرة، وهنا سأتكلم وكأني واحد منهم، وليس بشكل رسمي، «الصراحة، الموضوعية والشفافية» هي عنوان هذا الملتقى الذي أتمنى أن نخرج منه بأفكار وحلول.

اليوم لا نريد كلام مكرر، فنحن نبحث عن قرارات مؤجلة، وبالتالي رؤية الدولة في دعم المشروعات الصغيرة، وأنا أعتقد أنها ما زالت ضبابية ورمادية، ففي جائحة كورونا تأثر أصحاب المشروعات الصغيرة بشكل كبير جداً، وللأسف لم تكن الحلول التي تم طرحها من قبل الحكومة حلول واقعية وتساعد بشكل حقيقي لتجاوز هذه الأزمة، فالأزمة بدأت كأزمة صحية، لكن لا شك أنها أصبحت أزمة اقتصادية، وما زالت آثارها موجودة وقد تستمر لا قدر الله، لكن اليوم في هذا اللقاء سنطرح حلول سريعة وأتمنى أن يتم الاستعجال بتطبيقها، ونحن في الصندوق الوطني بدورنا قد سبق وقدمنا بعض الحلول لكن لا شك أنها غير كافية، حيث يبقى على الجهات الحكومية الأخرى أن تتعاون، ولابد لرؤية الدولة أن تتغير.

اليوم أهمية المشروعات الصغيرة تكمن في أربع أمور رئيسية:

أولاً: هي تعتبر اليوم الداعم لتنوع الاقتصاد، عندما نبحث عن اقتصاد متنوع، فنحن في دولة الكويت هناك مصدر واحد للدخل فقط هو النفط، وهذا غير صحيح، حيث لا بد من البحث عن التنوع، والتنوع قد يكون في مجالات أخرى كثيرة (سياحية، إعلامية، رياضية، صناعية، زراعية)، فكل دول العالم قد بدأت في هذه التنوعات ابتداءً من

المشروعات الصغيرة ثم كبرت فأصبحت متوسطة ومن ثم مشروعات كبيرة، والجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي نفسه بدأ كمشروع اقتصادي صغير في بداية تأسيسه، ثم توسع، وبالتالي لا بد من الاهتمام في تنوع الاقتصاد.

ثانياً: توفير فرص عمل، اليوم الدولة لديها مشكلة كبيرة في توفير فرص العمل، حيث لدينا لغة أرقام مقلقة في مستقبل فرص العمل للشباب الكويتي، حيث يتراوح عدد الخريجين سنوياً من مخرجات الخمس جهات (جامعة الكويت، المعهد التطبيقي، الجامعات الخاصة، الجامعات خارج الكويت عن طريق البعثات، مخرجات وزارة التربية لمن لم يكمل دراسته) من 20 إلى 25 ألف، أين سيذهبون؟، فقد تم التشبع في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص ما زالت نسبة الكوادر الوطنية ودعم العمالة لا تتجاوز 4% في توظيف الكويتيين، والنسبة الحالية في قطاع المشروعات الصغيرة لم تتجاوز 2%، فأحد أهداف المشروعات الصغيرة توفير فرص عمل، والحقيقة الصادمة أن ثلثي الوظائف في العالم هي من قطاع المشروعات الصغيرة، وبالتالي لا بد من دعم هذا القطاع وتشجيعه، ليتوسع ويحقق هذا الرسالة بتوفير فرص عمل للكوادر الوطنية.

ثالثاً: خلق الشخصية الإيجابية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فاليوم لابد أن جيل الشباب من الجنسين إذا تم دعمهم وتشجيعهم وتحفيزهم سوف يتم خلق الشخصية الإيجابية المتحمسة للعطاء، وبالتالي ستكون اهتمامات الشباب في أمور مفيدة، فنحن دائماً ما نلتقي برجال أعمال من جيل الشباب فنرى فيهم الإصرار والعزيمة، ودائماً نراهم شخصيات إيجابية لا تتذمر، تعمل ليلاً ونهاراً، تخيلوا لو كانت هذه الشخصيات متكررة لدينا في دولة الكويت، فسوف نصل للهدف الرابع وهو خلق مجتمع إيجابي.

اليوم أنا متفائل؛ فلدينا عدة اعتبارات، حيث لدينا شخصية معالي السيد/ فهد الشريعان وزير التجارة والصناعة، وقد لمسنا منه الحرص الشديد، كما أن الجميل في الأمر أن معالي الوزير قادم من القطاع الخاص والاستثماري، لذلك يدرك هذه المواضيع تماماً، وبمشيئة الله تعالى إن استمر في منصبه لفترة كبيرة سوف نحقق نقلات كثيرة في المشروعات الصغيرة.

نحن في الصندوق الوطني يوجد لدينا أفكار وطموحات نحاول أن نساعد بها، حيث بدأنا ببعضها في المرحلة السابقة وما زلنا مستمرون في المرحلة الحالية، سأذكر بعض النقاط بشكل سريع ويسعدني أن أستمع إليكم وإلى اقتراحاتكم وأفكاركم أيضاً، حيث أنني أعتقد أنه لا يوجد لدينا مشكلة كبيرة في التشريعات وأظن أن السيد أسامة الشاهين يوافقني الرأي فهو أحد أعضاء لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجلس الأمة، فمشكلتنا الأكبر تتمثل في تطبيق هذه التشريعات وتنفيذها وتسهيل بعض الإجراءات، وتم السعي في عدة نقاط وهي:

أولاً: إنشاء السجل الوطني للمشروعات الصغيرة، هذا السجل هو البوابة لتوضيح ما هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم عمل سجل ثابت كقاعدة بيانات لكل المشروعات الصغيرة الكويتية التي لا يوجد بها شريك أجنبي، فهي فقط للكويتيين المسجلين على الباب الخامس، ليس للمضمن من الباطن وليس الموظف في القطاع الحكومي، نريد الكويتيين الذي يستحقون الدعم، لتحقيق الدورة الطبيعية للمشروعات (مشروع صغير، ثم مشروع متوسط، ثم مشروع كبير)، وهذه هي الدورة الطبيعية، ولله الحمد هناك الكثير من الشباب الذين خاضوا هذه الدورة بنجاح، ولكن بالجهود الشخصية، لذلك نريد اليوم من الدولة دعم هؤلاء الشباب.

ولقد تم إنشاء قاعدة بيانات وموجودة اليوم بما يسمى بالسجل الوطني، وطموحنا بمشيئة الله تعالى أن يتم ربطها مع الجهات الحكومية، فمن غير الصحيح أن يقلق صاحب المشروع الصغير بشأن المعاملات الحكومية، ومن غير الصحيح أن يتحول صاحب العمل إلى مندوب معاملات، فهذا أمر غير مقبول في دولة متجهة إلى الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي، على سبيل المثال أن يقوم صاحب المشروع بالذهاب إلى القوى العاملة وبحوزته الأوراق والمستندات ومن ثم يذهب بها إلى عدة جهات حكومية، فاليوم وبفضل الله تم ربط السجل الوطني مع ثلاثة جهات حكومية، مع وزارة العدل ووزارة الداخلية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ونطمح إلى استكمال الخطة بربط السجل الوطني مع الهيئة العامة للقوى العاملة حيث يجري التواصل معهم، كما وقد تم إلى حدٍ كبيرٍ المضي قدماً مع وزارة التجارة والصناعة وسيتم الانتهاء معهم في الأيام القادمة، والطموح الأكبر مع البلدية، حيث المعضلة الأكبر، وبمشيئة الله تعالى إذا تحقق هذا الربط الإلكتروني سوف يتم تسهيل كثير من الإجراءات وسيُزاح هم من الهموم عن الشباب.

ثانياً: المنصة الاستثمارية، فالمنصة فكرتها تنبع من كون مشاكل الشباب تنقسم إلى قسمين، في الكفة الأولى المبادرون وأصحاب العمل، وفي الكفة الثانية السوق، فأن ينتقل صاحب المشروع إلى السوق بجهوده الشخصية سيكون ذلك متعباً وسيخسر، فهذا السوق جزء منه بأيدي القطاع الخاص وجزء منه الحكومة تستطيع أن تساعد أو تفرض على القطاع الخاص، فاليوم تم إنشاء ما يسمى بالمنصة الاستثمارية وسوف يتم إطلاقها قريباً، فكرة المنصة أن قاعدة البيانات هذه أو السجل الوطني نحاول أن نوفر له فرصة من هذا السوق، الذي هو جزء منه بأيدي الدولة أو نستطيع أن نصل له من خلالها، فعلى سبيل المثال قمنا بتقديم مبادرة جميلة جداً لدى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ما يسمى المكتبات العامة، فكما هو معروف في كل منطقة من مناطق الكويت توجد مكتبة عامة، هذه المكتبات للأسف أصبحت مهجورة بحكم إدارتها

الحكومية، وقد تم تقديم اقتراح بإعطاء هذه المكتبات لأحد المشروعات الصغيرة، بحيث يقوم بإدارتها وتشغيلها مع الإبقاء على وجود العمالة الحكومية في وظائفهم، لكن مع إعطاء المشروعات الصغيرة على سبيل المثال قسم الكافتيريا لإدارتها، وتنظيم وحجز وبيع واطلاع، وتجهيز المكان بأثاث مريح، كل ذلك بأيدي أصحاب المشروعات الصغيرة المتخصصين، وبالتالي سوف يكون لذلك عائد ثقافي من الدرجة الأولى للمكتبة، وكذلك فرصة تسويقية رائعة لأصحاب المشروعات الصغيرة.

فالمنصة الاستثمارية ليست فقط للمكتبات، تخيلوا أيضا مراكز هيئة الشباب والرياضة وكل فرصة تسويقية ممكنة، وأيضاً المرافق العمومية، وقد قام مجمع الوزارات بطرح فرص استثمارية في بعض المواقع التسويقية والمرافق العمومية، هناك مجمع الوزارات طرح فرص استثمارية في بعض المواقع التسويقية كالكافتيريا ومحل للتليفونات وغيرها من الفرص، وقد أصبح اليوم في كل جهة حكومية مراكز تجارية في الدور الأرضي، وبالتالي هذه الفرص التي لا يُعرف متى يتم الإعلان عنها أو تُطرح للتقديم عليها، فسوف يتم تجميعها في منصة واحدة استثمارية أو إلكترونية، بحيث يتمكن صاحب المشروع أن يراها وهو في بيته أو مكتبه ويستطيع أن يقدم عليها بكل سهولة، وأنا أعتقد أن هذه المبادرة ستكون فعالة وممتازة وتسهل الإجراءات وتخلق فرص تسويقية، فإذا تم النجاح مع جهتين أو ثلاث جهات حكومية فسوف يكون ذلك نقلة جيدة، ونجاحنا في هذه النقلة سوف يجذب الشباب من مختلف التخصصات للاستثمار في كافة الجهات الحكومية.

ثالثاً: النافذة الواحدة، فكرتها أن الربط الإلكتروني سيُوجه إلى مركز قد تم تأسيسه تحت مسمى «مركز تكامل» حيث سيربط هذه الدورة المستندية المزعجة في كل الجهات الحكومية بحيث تكون في مكان واحد لتعطي فرص لسهولة متابعة الإجراءات.

كما أريد أن أتطرق إلى فكرة من ضمن الأفكار المطروحة، حيث أن لدينا ما يسمى إجازة تفرغ تجاري، وهنا أريد أن أقول أنني مؤمن أن المشكلة الموجودة ليس في التمويل، فأغلب الناس تعتقد أن الصندوق الوطني هو للتمويل، نعم التمويل موجود، لكن الفكرة أنه لو تم تسهيل بعض الخدمات للشباب مثل منح إجازة تفرغ تجاري لمدة ثلاث سنوات، هذه واحدة من المزايا التي قدمها لنا القانون، لكن لماذا أعطيها للممول فقط؟ هناك قاعدة تجارية واضحة وهي « التركيز أساس النجاح»، فكيف يركز وهو صاحب وظيفة، وهذه فكرة واحدة من ضمن الأفكار.

رابعاً: إعفاء رسوم الجمارك والضرائب، هذا النقطة موجودة قانونياً وتم تسهيلها حيث تم عقد حوالي ثلاثة اجتماعات مع الجمارك وتم عمل لائحة في هذا الموضوع، والقانون واضح (إعفاء رسوم الجمارك والضرائب) بدون تحديد الموقع على سبيل

المثال (الدوحة أو الشعيبة أو الشويخ)، ففي حال صاحب مشروع لديه مشكلة في موقع الدوحة سنقوم بالتواصل مع مدير عام الجمارك، فالقانون لم يحدد جمرك دون الآخر أو ميناء دون الآخر، وبالتالي نحتاج إلى التواصل لتحديد أين الخلل ونحن مستعدون لتقديم كل المساعدات المتاحة لضمان الحقوق.

خامساً: تفعيل قانون المناقصات، وهذه تعتبر أهم نقطة في موضوع السوق، حيث أن أغلب الشركات الموجودة في القطاع الخاص تعتمد اعتماداً كبيراً على الإنفاق الحكومي، ولدي قناعة أنه إذا تم إيقاف الإنفاق الحكومي سوف يعلنون إفلاسهم، وقد حدث هذا بالفعل ولا أريد ذكر أسماء لكن بالفعل تم إغلاق بعض الشركات بسبب إيقاف الإنفاق الحكومي عليها.

السؤال الآن: هناك قانون خصص 10% من المناقصات بحيث يكون الأفضلية في السعر لأصحاب المشروعات الصغيرة بل لها الأولوية، هذا القانون تم تطبيقه بشكل غير طموح، رغم ذلك لقد حصدنا بفضل الله 12مليون دينار حجم المناقصات التي تم ترسيتها لأصحاب المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى 2 مليون دينار في مؤسسة البترول، وما زال بالإمكان الوصول لأكثر من هذه الأرقام على مستوى هذا القانون، طلبنا ورؤيتنا وهدفنا تطبيق تعميم وزارة المالية بشكل أفضل وأكثر عمومية على كل الجهات، أي على الوزارات والهيئات الملحقة والهيئات المستقلة والشركات الحكومية التي تملكها الدولة بنسبة 100%، وأن هذا القانون يطبق على هذه الجهات الأربعة وتعميم وزارة المالية للشراء لا بد أن يطبق بشكل طامح أكثر، ليتم خلق فرص بالسوق لأصحاب المشروعات الصغيرة، وأعتقد أن هذا الموضوع يحتاج تفعيل من جهتنا، والتفعيل من الجهات الحكومية وكذلك الإخوة النواب إذا احتاج الموضوع تشريع، رغم أني لا أعتقد أنه يحتاج تشريع، إلا أنه في بعض الأحيان قد تعيق اللوائح موضوع الكفالة البنكية، وموضوع التأمين، وغيرها من الأمور الفنية حيث أن الموضوع فيه التزام، ونحن نسعى إلى تسهيل كل ذلك.

سادساً: حاضنات الأعمال، اليوم لدينا مبادر ولدينا سوق، أن يدخل المبادر للسوق بشكل مباشر وهو حديث العهد بالسوق سيكون أمر صعب، لذا يلزم وجود حاضنات بينهم تحتضن المبادر وتحاول أن ترعاه وتقدم له الاستشارات والتدريب والدعم والتراخيص، يسمى هذا بالـ Business Model وهو موجود في كل دول العالم، لكن للأسف غير موجود في دولة الكويت.

وأبشركم أننا قمنا بالاجتماع مع وزارة التجارة والصناعة وتم إصدار هذه التراخيص، وأصبح بإمكان كبرى الشركات في القطاع الخاص ترخيص حاضنات أعمال ومسرعات استثمارية؛ تحتضن الشباب وتقدم لهم الدعم بديل عن أي جهة حكومية.

ختاماً، تم إنشاء دليل خاص في موقع الصندوق الوطني، دليل خاص في التسويق، بمعنى أن من يريد من الشركات أو الجهات الحكومية أن يبحث عن شركة معينة على سبيل المثال في مجال المطبوعات أو في مجال الإطارات أو مجال البلاستيك، أو غيرها، فقد تم إنشاء دليل حسب البيانات المتوفرة لدى الصندوق الوطني، وهنا أريد توضيح نقطة أن اليوم عدد المسجلين في الباب الخامس بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أعتقد يتراوح حوالي 15 ألف، أما الفعليين حسب القوى العاملة 9 آلاف ملف، أما الملفات الموجودة في الصندوق الوطني حوالي 1600 مسجل سواء ممولين أو غير ممولين، وما زالت هذه الأرقام ليست ضمن طموحنا، وهذه السجلات التي عددها 1600 لهم دليل في الصندوق الوطني، بحيث بإمكان أي جهة حكومية تريد أحد هذه الأنشطة للتعرف عليه وإعطائه خدمة معينة أو الاستعانة بخدماته فهذا موجود بالدليل وتم ترتيبه.

كما تم عمل نوع من التسويق، فأي أحد يريد أن يقدم عرض نربطه مع القطاع الخاص ونحاول إيجاد مثل هذه اللقاءات المستمرة، حيث تم تنظيم لقاءات مباشرة في أزمة كورونا مع أصحاب العمل، وتم تنظيم ندوات وتنظيم برامج تدريب عن بعد، ويوجد جهود توعوية رائعة، لكننا نعرف تمام المعرفة بمشاكل الشباب وخاصة القائمين والذين واجهوا بعض الأضرار، أعتقد أن مشاكلهم أكبر ويحتاجون إلى التدخل السريع لتراكم الإيجارات ورواتب العمالة بسبب التوقف القسري الذي حدث، وهذا الأمر الذي لا بد من تدخل السلطات العليا ومجلس الوزراء، كما حدث مع بعض الدول، مثل دولة قطر والسعودية، لكن للأسف أتوقع أن المعنيين في الكويت لا يضعون هذا الأمر ضمن أولوياتهم في مقابل حجم الكارثة، وبالتالي نريد اليوم أن نسجل هذه التوصية أنه لا بد أن تكون المشروعات الصغيرة لها أولوية قصوى حتى نجد الحلول السريعة لها، وعندما نوجد هذه القناعة لدى المعنيين لما يقدمه هذا القطاع من توفير فرص عمل وتنوع الاقتصاد وخلق الشخصية الإيجابية ثم خلق مجتمع إيجابي، وفي سبيل تحقيق هذه المحاور الأربعة لا بد من تسهيل الإجراءات للشباب لنخلق مبادرين ورواد قادرين على توفير مناخ اقتصادي رائع لدولتنا الحبيبة.

القوانين والتشريعات المنظمة
لعمل المشروعات الصغيرة

السيد / أسامة الشاهين

عضو مجلس الأمة

مجلس الأمة

القوانين والتشريعات المنظمة لعمل المشاريع الصغيرة

أشكر الأخوة القائمين على ملتقى الكويت الاستثماري الخامس على دعوتهم الكريمة وأتشرف حقيقةً في المشاركة والالتقاء بهذه الوجوه الكريمة والمتخصصة والمهتمة بقطاعات الاستثمار المختلفة وعلى وجه الخصوص جلستنا حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أود أن أبدأ من حيث انتهى المهندس فارس العنزي عن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة، حيث لمسنا من كلامه الاهتمام وأنا أعرفه حقيقةً منذ سنوات مع البذرة الأولى لتأسيس الصندوق الوطني، هو فعلاً شخص مهتم ومعايش ومتواجد مع المبادرين ولكن للأسف هذه النقطة المضيئة لا تشمل جميع القطاعات الحكومية، لنكن صرحاء مع أنفسنا فما زال قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل أولوية لدى الحكومة، بشواهد مختلفة قد نتعرض إلى بعضها خلال هذه الجلسة، من المؤكد أن دورنا كمشرعين وكمراقبين أن نجعل الوجهة في هذا الاتجاه، ونحاول كما ذكر المهندس فارس، وكما تعلمون أن هناك تشريعات صدرت بهذا الخصوص، ولكن أعتقد -وهذا ليس شيء شخصي ضد المشروعات الصغيرة- ولكن ما زالت لا توجد رؤية اقتصادية للدولة، وما زلت أذكر حرفياً العبارة التي قالها قطب حكومي ما زال على رأس عمله حتى الآن، حيث ذكرها لنا عندما التقينا به في البرلمان السابق مع بداية جائحة كورونا في الاجتماع المغلق حيث قال لنا وبالحرف: «الحمد لله على نعمة اقتصادنا المختل!»، فتعجبنا وطلبنا أن يشرح لنا، فأجاب: «أن الموظفين كلهم يعملون في القطاع الحكومي، والموظفين الغير متواجدين في القطاع الحكومي إما متقاعدون أو يحصلون على أموال من الحكومة، فما علينا سوى الاستمرار بالصرف، ولهذا السبب لم تحدث لدينا تحديات اقتصادية كتلك الموجودة عند الدول الأخرى، فمهما أغلقنا من قطاعات فلا أحد من الناس سوف يموت!).

هذه العبارة في الحقيقة كانت مخيفة لي وأنا شخص غير اقتصادي ولكن أن يأتي قطب حكومي ما زال على رأس عمله وفي ظل هذه الجائحة وفي ظل الإجراءات الاقتصادية يمنةً ويسرة وهو يحمد الله على نعمة اختلال الاقتصاد الوطني، وأن هذا شيء من وجهة نظره سيعيننا على عبور هذه الجائحة، فهذا يدل على انفصال كبير عن الواقع، ويدل على عدم وجود رؤية أو جدية في الشعارات التي تُرفع في تنمية هذا الاقتصاد الذي نقصد فيه اقتصاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه هو الأمل وهو المستقبل وهو الذي سيساهم اجتماعياً كما ذكر المهندس فارس، وأيضاً يساهم وظيفياً بجانب مساهماته الكبيرة لا شك اقتصادياً ومالياً مثلما رأينا في كل

الاقتصادات المتقدمة حول العالم، فمن الواضح أن الفجوة كبيرة و«الشق عود» كما نقول دائماً، فهذا أكبر تحدٍ موجود، أقصد عدم وجود رؤية اقتصادية واستثمارية بشكل عام للحكومة، وعدم وجود قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الرؤية، للأسف هذا الشيء الذي رأيناه بشواهد عملية، حيث رأينا امتناع الحكومة عن صرف أو ضخ أي أموال لدعم الاقتصاد طوال الأزمة التي حدثت، وقد يقول البعض أن هذا توجه اقتصادي حصيف للحفاظ على السيولة، ولكن لم نرَ ذلك عند صرف 60 مليون دينار كويتي للقطاعات الأمنية الأربعة، وهنا قامت اللجنة الرباعية بهدوء وبسلاسة وبدون مرور على البرلمان وبقرار من مجلس الوزراء بضخ ستين مليون دينار كويتي سنوياً على كوادر أجهزة أمنية تحظى بكوادر أساساً.

ولربما هي رسائل سياسية وليست اقتصادية تمثل أهمية لديهم، كان هذا الصرف هادئ ودون حاجة لأي مطالبة، فهم يعيشون في واقع منفصل، رأينا كيف أن 800 مليون دينار كويتي التي تحولت بجهود الدكتور بدر الملا وزملائه في لجنة الميزانيات إلى 600 مليون دينار كويتي مكافأة للصفوف الأمامية، كيف تم الأمر بسهولة ولتمرير شطب عضوية أحد النواب، وجرت مداولتان بجلسة واحدة، وفجأة انتهت بـ 600 مليون دينار كويتي، وليس هذا فحسب بل كانوا يريدون جعلها 800 مليون دينار كويتي، لو لم نلحق بهم ونتدخل، فهنالك اختلال كبير لدى الحكومة، فهنالك وفرة وسيولة ولكن هم يؤمنون بأبسط صور الاقتصاد، أي ما عليك سوى أن تصدّر دون حتى تكرير أو جهد في إعادة الإنتاج، ثم فإن هذه الأموال قم باستثمارها للحفاظ على هذه الحكومة ولتقاسم هذه الإيرادات دون أي انشغال أو اهتمام بأي أمور أخرى، أعتذر على هذه الصراحة ولكن حتى نعرف من أين ننطلق فالمشكلة جداً أعمق، حيث لا توجد رؤية اقتصادية، فضلاً عن ما هي مساحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الرؤية الاقتصادية إن وجدت، فنحن نعاني معاناة كبيرة ونسأل الله أن ننجح بالخروج منها.

أيضاً نعاني بأن الرسائل متناقضة ومتعارضة، حيث يأتيك مسؤول حكومي يقول أنا أريد أن أمدد عمر الموظف في الحكومة حتى يدفع اشتراكات وأقساط أكبر للتأمينات الاجتماعية، أنا أتفهم أنه في جزيرة التأمينات الاجتماعية يريد مشتركين لمدد أطول فيطلب تمديد سن التقاعد، وبنفس الوقت جزيرة حكومية ثانية هي ديوان الخدمة المدنية، حيث تطلب من الوزراء إحالة كل من بلغ ثلاثين سنة للتقاعد وإتاحة الفرصة لهم للتقاعد المبكر قبل ثلاثين سنة خدمة، فرسائل متناقضة بين جهة حكومية حريصة على مصلحتها لا تُلام فهي تريد اشتراكات أكثر لهذا تريد تمديد عمر الخدمة الحكومية، وجزيرة حكومية أخرى تطلب الإسراع بتقاعدهم لتوفير شواغر لتوظيف هؤلاء الخريجين، فإلى جانب غياب الرؤية أيضاً هنالك رسائل حكومية متناقضة.

تكلم المهندس فارس العنزي عن التفرغ التجاري، وقد فرحنا عندما تم إقرار إجازة التفرغ التجاري، لكن صدمنا عندما تم الاستمرار بالصرف للوظائف الحكومية، وعندما تم دعم الباب الخامس والباب الثالث، سقط سهواً التفرغ التجاري من البدلات التي صُرفت في الجائحة، بدلات متواضعة تم إعطاؤها للمسجلين في الباب الخامس والباب الثالث، لكن التفرغ التجاري نسوه ونحن سنتابعهم ونلاحقهم، بتقديم كشف الأسماء، وعددهم بسيط، وأتمنى الحفاظ على هؤلاء الأشخاص، للأسف فإن هذه النقطة غائبة عن سلم الأولويات الحكومية، التي لا أُبالغ إذا قلت أنها تمشي على القاعدة -إذا صح تسميتها قاعدة- «اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب!»، والتصرف على الانفعالات الآنية والاجتهادات الفردية، حيث يأتي وزير مهتم بجانب معين ونأخذ بصيص من النور خلال وجوده مع انصرافه يذهب هذا المشروع.

كلجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذهبنا إلى مركز جميل هو مركز رجال الأعمال وحضرنا افتتاحه وكان مجهز بالكامل، ويضم مطبوعات جميلة، وتم وضع قصص نجاح، مثل قصص تأسيس سلسلة مطاعم كنتاكي وشركة إيكيا، وملصقات على الجدران، وكلها كانت محفزة، وذهبنا لافتتاحه كنواب وتم قص الشريط مع الوزير، لكن قبل شهر تفاجأت بأن هذا المركز مغلق!، وشاهدت صور للكونترات كلها مغلقة، فتحدثت مع الوزير للاستفسار، فكان الرد بوجود خلاف بين الوزراة مع وزارة ثانية، المفروض كلهم يكونون متواجدين، فأغلقنا المركز لحين حل هذا الإشكال الحكومي- الحكومي، فأكرر أنه لا توجد رؤية، هي ليست دعوة للاستسلام، بل دعوة لأن نجبرهم على وضع رؤية، دعوة لأن يقوم كل من المجتمع المدني والبرلمان بدورهم، ولكن فيما يتعلق بالحكومة لدينا معاناة كبيرة لأنه لا توجد رؤية، وإذا وُجدت فإن رسائلها متناقضة، والمشروعات الصغيرة والاستثمار ليس للأسف الشديد من ضمن أولوياتهم، دعوني أضرب مثال آخر، وهو أن مجلس الأمة أصدر في سنة 2021 قانون بشأن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات كورونا، وكان لنا تحفظات كثيرة وضوابط عديدة ولكن الحمد لله صدر القانون، أنا وجهت سؤال برلماني لأني لمست من كثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنهم لم يستفيدوا من هذا القانون، وفعلاً أتت الإجابة تؤكد أنه لا يوجد أحد استفاد من هذا القانون، أي من ضمن 15 ألف شخص الذين يحق لهم التقديم لم يتمكن سوى 620 شخص فقط من التقديم، بسبب الشروط والضوابط التعجيزية التي وُضعت، ومن أصل 620 طلب الذين نجحوا بالتقديم فقد استفاد أو نجح أو تمت الموافقة على 25 طلب منهم فقط، أي أن الجهود لإصدار قانون وعقد جلسات وإشكالات ونواب تم سقوطهم بهذا القانون ونواب صعدوا، والدولة كلها تأثرت، والنتيجة كانت 620 طلب فقط تمكنوا من التقديم، 25 طلب حصلوا على إجابة موثقة رسمية أتتني من محافظ البنك المركزي، 25 طلب تم الموافقة عليه فقط.

فلا توجد هنالك جدية حكومية حتى وإذا صدرت تشريعات لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهم يعيشون في واقع مختلف عن هذا الموضوع، ولا يعتبرونه أولوية حتى هذه اللحظة، ونأمل أن ننجح في تغيير هذا الواقع، أنا فقط أريد أن أختم حتى لا أطيل بأن لدينا 3293 طلب لقسائم صناعية، حيث أن جزء كبير من مشكلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً هي مشكلة الأراضي، للأسف لم تسلم أراضٍ، ولدينا طلبات متراكمة، وهذا العدد حتى سنة 2017 فأنا لم أحدثها منذ خمس سنوات، تم توزيع 27 قسيمة صناعية فقط، وهذا من سنة 2014 لسنة 2017، فموضوع الأراضي عائق أساسي أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجانب عدم الانتباه الحكومي وعدم وجود دعم، فإن مشكلة الأراضي تلقي بظلالها على كل مكونات العملية الاقتصادية من سكن عمال إلى مخازن للبضاعة إلى معارض للتسويق إلى مصانع لهذه المنتجات كلها مرتبطة بشكل أو بآخر بالأراضي، والدولة هي أكبر محتكر للأراضي وتتعمد احتكار الأراضي، فالدولة تضع نفسها كمنظم للسوق حتى لا تنخفض أسعار القسائم الصناعية، لكن الدولة لا دخل لها بأسعار القسائم أو أسعار الإيجارات، هي تسعى لهذا الموضوع للتنظيم والحفاظ على التكلفة العالية، أكرر أنني لست اقتصادياً لكني أسمع بأن تكلفة الأراضي والإيجارات في الدول حول العالم لا تتجاوز 10 الى 15% فقط يجب أن تنفق على هذه الإيجارات وتتاح لك المجالات، في الكويت النسبة بلا شك أكبر من ذلك بكثير.

وأذكر هنا أن أحد التجار والذي يملك معارض ومطاعم وشركات تسويق ودعاية وإعلان، يقول لي: «أن كل عملهم بالنهاية يصب في أيدي مالك الأرض!»، فسألت عن سبب ذلك، فأجاب أنهم في معارضهم عندما يبيعون بضاعة يدفعون معظم الإيرادات لمالك المعرض، ومخازن البضائع والأثاث حيث يتم عرض عدد منها أما الباقي كله موجود في مخازن لمالك الأرض، العمالة التي تعمل لمالك الأرض، وكذلك المطاعم لمالك الأرض، فهنالك ندرة وهنالك تعمد حكومي للحفاظ على هذه الندرة، ويتم استخدام الأراضي بكل أنواعها في الكويت للأسف للمساومات ما بين أراضٍ سكنية وما بين أراضٍ زراعية وما بين أراضٍ صناعية، للأسف تستخدم للإثراء الغير مشروع وللمساومات وللسيطرة على الوضع الاقتصادي، وهذه أيضاً مشكلة تواجه في الحقيقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد فرحنا ربما في موضوع رخص المشاريع المنزلية أو المشاريع متناهية الصغر، حيث ضغطنا بقوة ونجحنا في استخراج هذا النوع من الترخيص، لكن تفاجأنا حيث قدم حوالي 500 شخص لاستخراج رخصة أعمال منزلية حيث ظنوا أنهم سيرتاحون من الإيجار والتخزين، على سبيل المثال المصمم أو الخطاط يعتقد أنه لا يحتاج مكان لممارسة العمل، فتكفيه صفحة على الإنستغرام، وهذا النوع من الأعمال جديد في

المنطقة وفعال، لكن تفاجأنا أن الدولة ممتنعة عن صرف دعم العمالة الوطنية لهم، والسبب لأن الشكل التقليدي للتفتيش والرقابة غير متوافق، إذن لماذا لا تستحدثوا شكل آخر، اطلبوا منا المشاركة في معارض اطلبوا منا التعهد بزيارة منزلية تقومون فيها، اطلبوا منا عدد من المنتجات، للأسف ما بين إرسال كتاب وآخر فحتى هذه اللحظة صفر دينار يُنفق على هذا القطاع بالتالي من الطبيعي أن لا تنمو مثل هذه القطاعات بل تضمحل ويكون الخيار الأسهل هو الهجرة المعاكسة من القطاع الخاص ومن الأعمال الحرة إلى الأعمال الحكومية، وهذا للأسف رأيناه كنواب رأي العين خلال جائحة كورونا حيث كانت هناك هجرة كبيرة لآباء وأزواج كلهم يقدمون أوراقهم لنا ويطلبون العودة إلى القطاع الحكومي وتوظيفهم بأي وظيفة حكومية، والدولة ترحب وتسهل وتسرع إجراءات الوظيفة الحكومية، ولكن عند النظر إلى النقيض، تجد صعوبة الإجراءات في القطاع الخاص والأعمال الحرة، أختم بأني تقدمت قبل فترة بجهد من مجموعة من المبادرين وليس جهدي جزاهم الله خيراً حيث لفتوا انتباهنا لوجود تشريع في الدول المتقدمة لدعم القطاعات الاقتصادية وتعويضها عندما تغلق جبراً، فلماذا عندما ندخل في أي أزمة -نسأل الله أن لا ندخل بالطبع- سواء أزمة مثل كورونا أو أزمة مثل التلوث النووي أو تسريبات أو أي أزمة أو كارثة عامة تحدث لماذا ندخل في إشكالية الدعم والتمويل.

نريد أن يكون هنالك تشريع، وقد تقدمت فيه فعلاً بصفة الاستعجال على أمل أن ننجح بإقراره وبأن تقوم الدولة في حال إغلاقها لأي قطاع اقتصادي جبراً أن تقوم بتعويضه عن الإيجارات وأجور العمال فوراً، بدون أن ندخل في إشكالية أو مفاوضات أو مساومات، طالما أن الدولة أغلقت هذا القطاع جبراً لأي سبب وبائي، اقتصادي، سياسي، عسكري، حربي أياً كان فتقوم بدفع هذه الإيجارات المدققة طبعاً من واقع الحسابات السابقة، وأجور العمال تُدفع لهذا القطاع المغلق جبراً، أتمنى أن ننجح بإقراره لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وأعتذر عن تشخيص الواقع ربما بشكل أرجو أن لا يكون محبطاً كثيراً، ولكن حتى ننطلق من تشخيص سليم ونعرف التحديات والمعضلات التي تواجهنا.

دُمتم ودامت الكويت بألف خير .. والسلام عليكم ورحمة الله.

المشروعات الصغيرة..

رؤية الدولة ومتطلبات المشاريع

السيد / عبدالله حمد التركيت

نائب رئيس مجلس الإدارة

اتحاد شركات الاستثمار

المشروعات الصغيرة.. رؤية الدولة ومتطلبات المشاريع

رؤية الكويت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أعربت حكومة دولة الكويت عن التزامها القاطع بتحقيق رؤية سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، بترسيخ قدم الكويت بوصفها مركزاً تجارياً ومالياً عالمياً، وإحدى ركائز هذه الرؤية هي دعم رواد الأعمال الكويتيين في بدء مشاريعهم الخاصة، ويتوافق هذا مع استراتيجية تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل العبء الواقع على ميزانية الدولة.

التحدي الماثل أمام الكويت في سعيها وراء تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على صادرات النفط واضح، يأتي أكثر من 90% من دخل الدولة حالياً من عائدات النفط، ويعمل 83% من الكويتيين في القطاع الحكومي في أحدث البيانات الرسمية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، حين يعمل 17% في القطاع الخاص وفق البنك الدولي، يعد بناء بيئة نشطة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمراً حيوياً لتعزيز التنوع الاقتصادي في الكويت على المدى البعيد، ومن المتوقع أن يلعب القطاع الخاص في السنوات العشرين المقبلة دوراً رائداً في تهيئة فرص العمل للجيل القادم من المواطنين في الكويت، وسيعتمد النجاح في هذا المسعى إلى حد كبير على إتاحة نظام لريادة الأعمال.

المبادرات

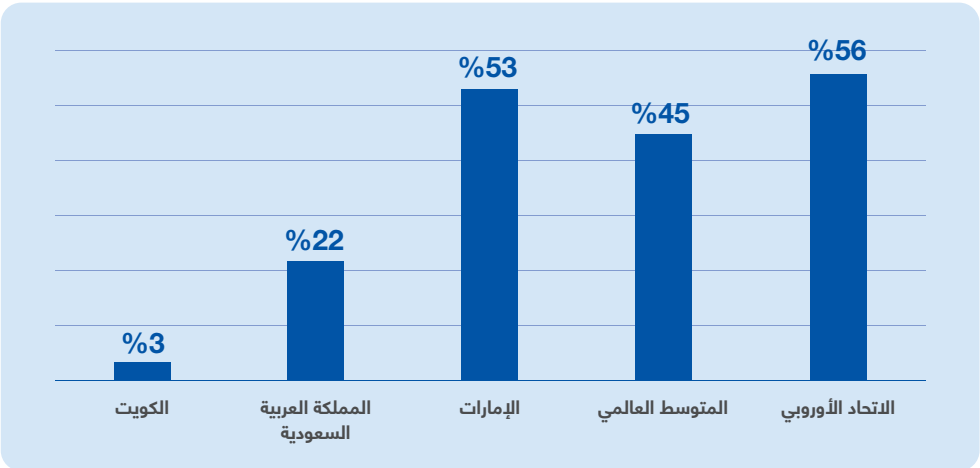

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت

تعريف قانون الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

حجم الشركة	عدد الموظفين	رأس المال
صغيرة	<50	<250,000
متوسطة	<150	<500,000

تعريف المصارف الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

حجم الشركة	عدد الموظفين	رأس المال	إيرادات
صغيرة	<50	<500,000	<1,000,000
متوسطة	<250	<500,000	<5,000,000

إن غياب التعريف الموحد يجعل من الصعب تقدير وحصر الحجم الحقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإسهامها في الاقتصاد الكويتي، وأيضاً يعوق مقارنتها بالمعايير الإقليمية والدولية، وذلك يخص الكويت تحديداً مقارنةً بدول مجلس التعاون.

حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

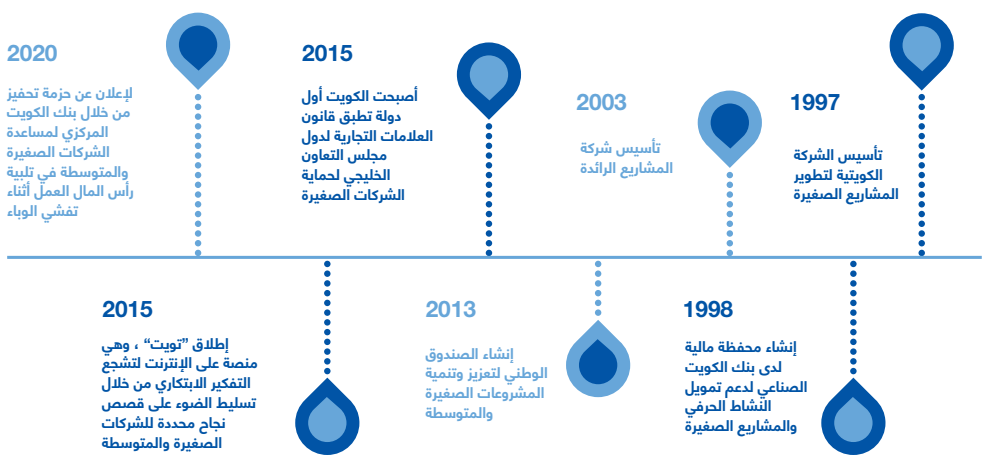

واستناداً إلى تعريف الصندوق الوطني تم تقدير عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت 25,000 إلى 30,000 شركة ممثلة ما يقارب 90% من إجمالي الأعمال التجارية في الكويت والتي تساهم بنحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ القيمة الإجمالية التي تضيفها المشاريع الصغيرة والمتوسطة 1.216 مليون دينار كويتي (2019). 130$b

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت

بنك الكويت الصناعي والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة هما الجهتان الحكوميتان الرئيسيتان اللتان تقدمان الدعم والتمويل لتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنمائها في الكويت.

والجدير بالذكر أنه قد مضى عامان تقريباً على إغلاق الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة بابه أمام استقبال طلبات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وأبرز الأسباب لهذا القرار هو شح السيولة وتسديد دفعات رأسماله في الهيئة العامة للاستثمار، آملة أن يكون لارتفاع أسعار النفط وتحسن الميزانية العامة للدولة ذريعة لعودة قطار التمويل، لاسيما أن الصندوق أعلن خلال شهر فبراير أن عدد المشاريع التي تمت الموافقة عليها منذ 2016 بلغ نحو 1,420 مشروعاً تقريباً منذ بداية العمليات التمويلية بمتوسط 220 ألف دينار كويتي لكل مشروع، كما أن هذا الرقم يُعد من بين أعلى النسب على مستوى العالم، مقارنةً بسنوات بدء العمليات التمويلية، لكن على أرض الواقع، فإن التمويل الفعلي أقل من الموافقات.

بينما تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت الوصول إلى التمويل من خلال الصندوق الوطني وبنك الكويت الصناعي، إلا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت غير ممثلة تمثيلاً كافياً في إجمالي نشاط القروض مقارنةً بالمعايير القياسية العالمية.

أما بالنسبة إلى البنوك الخاصة فإن حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على القروض لا يزال يتسم بالضآلة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، إذ تعاني تلك المشروعات معدلات رفض مرتفعة لطلبات الحصول على القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (70% وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2018)، وكما في 2019 بلغت نسبة القروض المصرفية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 4.7% من إجمالي القروض، وفي 2018 انخفضت حصة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبلغ نسبتها 2.8%، وقد يُعزى الانخفاض المفاجئ إلى قيام بنك الكويت المركزي بخفض أوزان المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 100% إلى 75%.

حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي محفظة القروض

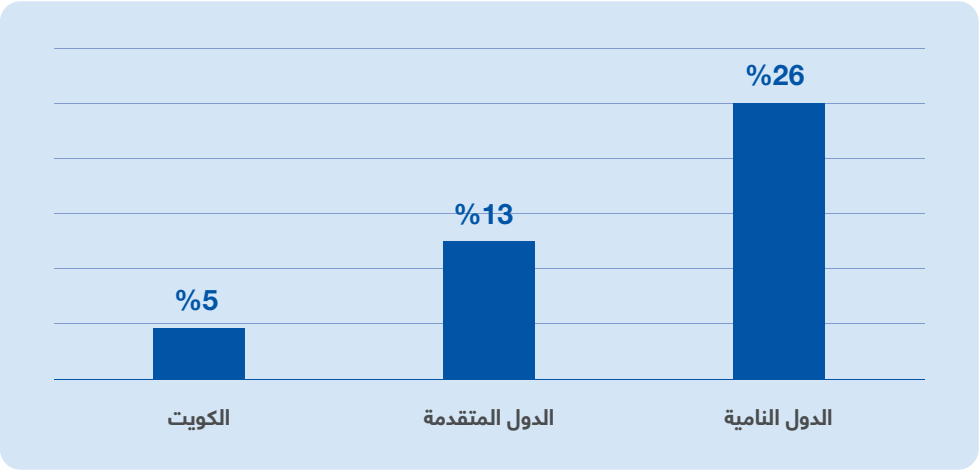

التصنيفات الدولية لمنظومة ريادة الأعمال في الكويت

كشفت مراجعتنا للتصنيفات والمعايير القياسية الدولية لمنظومة ريادة الأعمال في الكويت وبيئة العمل عن وجود صورة مختلطة من الضعف الهيكلي والمجالات التي تحتاج إلى التحسين والفرص ذات الإمكانيات الفريدة، توضح الجداول أدناه، المقتبسة من مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التي وضعها البنك الدولي لعام 2017 أن الكويت تأتي في المرتبة 102 من إجمالي 190 دولة وهي الأخيرة من بين دول مجلس التعاون الخليجي، لم تنعكس الجهود الأخيرة لتحسين بيئة العمل، في تصنيفات البنك الدولي بعد، إذ انخفضت الكويت من المرتبة 149 في سنة 2016 إلى 173 في سنة 2017 في فئة بدء النشاط التجاري.

	الإمارات	السعودية	قطر	البحرين	عمان	الكويت
الترتيب حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	26	94	83	63	66	102
بدء النشاط التجاري	53	147	91	73	32	173
استخراج تراخيص البناء	4	15	21	19	52	144
الحصول على الكهرباء	3	28	44	72	69	115
تسجيل الملكية	11	32	26	25	35	67
الحصول على الائتمان	101	82	139	101	133	118
حماية المستثمرين الأقلية	9	63	183	106	118	81
دفع الضرائب	1	69	1	4	12	6
التجارة عبر الحدود	85	158	128	82	67	157
إنفاذ العقود	25	105	120	110	60	66
تسوية حالات الإعسار	104	169	116	88	94	108

التحديات الأساسية التي تواجه المشروعات الصغيرة في الكويت

- اللوائح التنظيمية المرهقة والبيروقراطية العقيمة التي تعوق الأنشطة التجارية بدءاً من التأسيس مروراً بالنمو وحتى التخارج.
- عدم القدرة على الحصول على الأراضي المطورة والبنايات التجارية والصناعية.
- صعوبة توظيف الكويتيين المهرة والإبقاء عليهم في القطاع الخاص بما أن الأجور والمزايا المقدمة في القطاع الحكومي أكثر سخاءً.
- عدم القدرة على جذب رؤوس الأموال والخبرات بسبب البيئة الطاردة ومعايير الدولة المنخفضة تجاه بيئة الأعمال.
- صغر السوق المحلية وسيطرة الحكومة على الخدمات العامة.
- الضريبة على الأموال الأجنبية والشركات وليس للأفراد والمواطنين.
- عدم القدرة على الحصول على تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هجرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الكويت

دفعت الأوضاع الحالية وبيئة الأعمال العصيبة عدد من الشباب الكويتيين من المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة إلى اتخاذ خطوات فعلية باتجاه نقل نشاطهم الاقتصادي إلى بلدان مجاورة، في مقدمتها السعودية والإمارات وسلطنة عمان، لتصبح ظاهرة هجرة المشاريع مشكلة أخرى تضاف إلى سجل المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع تزايد حالات الإغلاق بدأ الاقتصاد الوطني يفقد رافداً أساسياً كان من الممكن استثماره لتوفير آلاف فرص العمل للشباب الكويتي بدلاً من توجه رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج.

إن دبي تُعتبر مركزاً للشركات التي تتطلع للعمل في مناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط ومجلس التعاون الخليجي، لأنها تملك أفضل بيئة لممارسة أنشطة الأعمال بين دول مجلس التعاون الخليجي وهي مصنفة رقم 26 على مستوى العالم كما ذكر في الجدول السابق، وإن الكويتيين يتجهون نحو دبي لإنشاء شركاتهم الجديدة، وهناك أسباب رئيسية وراء انتقال الكويتيين إلى الإمارات العربية المتحدة هي إتساع حجم السوق وسهولة قوانين العمل والوصول إلى المواهب، كشفت إحصائيات حكومة الإمارات وغرفة التجارة عن وجود نموذج حيوي لنشاط الأعمال الكويتية وملكية العقارات وإقامة الأجانب والسياحة في الامارات العربية المتحدة وإليها، وكما ورد في آخر إحصائية:

- هناك 590 شركة يملكها كويتيون، مسجلة في غرفة التجارة في دبي رغم أن هذا الرقم لا يعكس الشركات المسجلة في المناطق الحرة.
- هناك 11,000 رخصة تجارية مسجلة للكويتيين سواء كشركاء أو ملاك في الإمارات.
- هناك 5,200 مالك أراضي وعقارات كويتي في دبي.

تخطط الشركات الناشئة الكويتية التي تستهدف الأسواق الخارجية أن تتجه إلى العالمية منذ بدايتها، وكثير منها يجد أن دبي قاعدة أنسب للعمليات من الكويت، وبدل من أن تتنافس الكويت مع دبي لتصبح مركز مجلس التعاون الخليجي للأعمال التجارية الدولية، (حيث) تملك الكويت فرصة لتعزيز المواهب المحلية والعثور على ميزة فريدة كمنطقة حيوية للمشروعات الريادية المتمركزة محلياً وذات التوجه الدولي.

إن المشروعات المتمركزة في الكويت والتي تعزز القوة الشرائية المحلية غير مستدامة في حقبة ما بعد النفط، ولن تعمل على تنويع الاقتصاد الكويتي ما لم تتوسع دولياً أو تجذب الإنفاق السياحي إلى الكويت، ويجب تعزيز عناصر معينة ضعيفة في منظومة ريادة الأعمال المحلية أو تحسينها، وينبغي أن تتسق البرامج والمبادرات الحكومية لتشجيع ريادة الأعمال وتطوير المنظومة مع احتياجات الشركات الناشئة وتتكيف مع الدروس المستفادة من تجمعات الابتكار العالمية الأخرى لتتناسب مع الاستراتيجية المتماسكة للتخصص الذكي التي تشجع رواد الأعمال الكويتيين نحو التجارة العالمية مع الحفاظ على بقاء جذورهم في الكويت.

قدَّم اتحاد شركات الاستثمار مقترحاً لوضع آليات للشركات في تحسين بيئة الأعمال وتحفيز البيئة الاقتصادية من آثار جائحة «كورونا»، يتضمن:

1- تأسيس صناديق استثمار رأس المال المغامر Venture Capital، وهو نظام معمول به في إمارة أبو ظبي.

2- تشريع نظام كامل يخدم مجال التمويل التقني Fintech.

تقوم شركات الاستثمار بتأسيس صناديق رأس المال المغامر، تحت رقابة هيئة أسواق المال برخصة «مدير محفظة» أو «مدير نظام استثمار جماعي»، حيث تُوجَّه رؤوس الأموال تجاه شركات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي مقرها الكويت فقط، وتقوم شركات الاستثمار بجمع رأس المال من عملائها، وفي المقابل تقوم الدولة بضخ رأسمال مماثل لما تقوم الشركة الاستثمارية بجمعه في الصندوق؛ فعلى سبيل المثال: إذا قامت شركة بجمع 10 ملايين دينار كويتي من عملائها، تضخ الحكومة مبلغاً يصل إلى 10 ملايين في الصندوق؛ بذلك تضمن الدولة توجيه الأموال المستثمرة للشركات التي لديها القدرة على جمع رأس المال والخبرة في توظيفه من عملائها، قبل أن يتم استخدام المال العام، وبالتالي تكون الدولة وشركة الاستثمار شريكتين في دعم المشاريع الناجحة، وهما كذلك شريكتان في تحقيق الربح والخسارة على فترة استثمار طويلة.

شروط الاستثمار

من شروط الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تكون هذه الشركات واعدة، ولها قابلية للتوسّع داخل الكويت وخارجها، ولها ارتباط وطيد مع نظرة الكويت 2035، ومن الشروط كذلك أن تتخصّص هذه الصناديق في قطاعات محددة، حيث تكون الشركة المديرة للصندوق لديها الخبرات والمؤهلات اللازمة لتقديم المشورة لأصحاب المشاريع ومساندتهم في تحقيق خطط النمو، والهدف الرئيسي في نهاية المطاف هو إعداد هذه الشركات للإدراج أو الاندماج لخلق منظومة متكاملة وإبراز كيانات قادرة على المنافسة ودعم الاقتصاد، وهنا يكون الإشراف والرقابة على تلك الشركات المرخصة تحت مظلة هيئة أسواق المال ومتابعة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التمثيل في مجالس إدارات الصناديق ولجان الاستثمار فيها.

تشريع نظام كامل يخدم مجال «فينتك»

من الناحية الإيجابية؛ إذا نظرنا إلى الأزمة فسنرى تسابق الشركات نحو التحوّل الرقمي، بما فيها شركات الخدمات المالية، ولكن تفتقر الكويت اليوم إلى البيئة التشريعية المناسبة لإطلاق الخدمات المالية الإلكترونية، الأمر الذي يعيق من مواكبة اقتصادنا لاقتصادات الدول من حولنا، على سبيل المثال، للخدمات المالية الرقمية ما يسمى «التمويل الجماعي»، وهي عبارة عن منصات مالية، تتيح لأصحاب المشاريع الصغيرة الاستعانة بعموم المستخدمين بجمع رأسمال على صورة تمويل أو استثمار أو دفع مسبق لبضاعة أو خدمة، من خلال تجميع مبالغ متناهية في الصغر، قد تصل إلى 100 دولار أميركي، من خلال هذه المنصات، يكون لأصحاب المشاريع الصغيرة طرق بديلة للحصول على الأموال لمزاولة أنشطتهم، خصوصاً في فترة الأزمات؛ كالتي نواجها الآن.

حماية المنافسة..

في المشروعات الصغيرة

السيدة / العنود يعقوب الفهد

مدير إدارة التحقيقات الاحتكارية والتنافسية

جهاز حماية المنافسة

حماية المنافسة.. في المشروعات الصغيرة

إن ممارسة النشاط الاقتصادي على النحو الذي لا يؤدي إلى منع حرية المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها يساعد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الدخول والتوسع في الأسواق والإبلاغ عن أية مخالفات عند حدوث أي ضرر، كما أن فتح الأسواق يسهم في زيادة عدد المشروعات ويشجع على الابتكار وتقديم المنتجات الأعلى جودة والأقل سعراً والأكثر تنوعاً.

وإن مخاطر بقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة ودخولها الأسواق ستزداد إذا لم تتوافر لها مظلة حماية من قبل أجهزة المنافسة، وحمايتها من أية ممارسات احتكارية قد ترتكبها الشركات القائمة للسيطرة على السوق.

ويؤثر قانون المنافسة على الأعمال التجارية بشكل إيجابي لأنه يؤسس لثقافة تجارية تحافظ على المنافسة، مما يسمح للشركات بالتحسين والتطور من أجل البقاء منافساً قوياً في هذا المجال.

إن تنفيذ السياسات التي تدعم حرية المنافسة وتعمل على تقليل الممارسات الاحتكارية مما يدعم المشروعات الصغيرة ويتيح لها منافذ تسويق متنوعة تساعدها على زيادة إنتاجها وتطويرها ورفع كفاءتها لتتفق مع معايير الجودة في الأسواق المحلية والعالمية، بما يساعد أصحاب المشروعات على الاستمرار والتوسع، وذلك بتوفير البيئة المناسبة لنمو قطاع المشروعات الصغيرة ووضع القواعد والأسس التشريعية والتنظيمية التي تساند أصحاب هذه المشروعات وتضمن حماية مناسبة لمنتجاتهم في الأسواق المحلية، ومن أهمها وضع مبادئ ورسم سياسات للمنافسة تتمتع بالشفافية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة لأصحاب المشروعات والمستهلكين لضمان وصولهم لسلع جيدة بأسعار تنافسية.

وحيث يهدف الجهاز إلى:

1. حرية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية بكافة أشكالها، والتي من شأنها أن تؤثر على حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

2. توفير حماية للمتعاملين في السوق المعنية بما يحقق العدالة والتنافسية.

حيث إن حماية المنافسة في القطاعات الاقتصادية تساعد على زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويوفر الحماية الكاملة لها في ممارسة نشاطها وحمايتها من أي ممارسات احتكارية أو إساءة استغلال الوضع المهيمن والتي من شأنها أن تؤثر على حرية ممارسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لنشاطها أو الحد منه أو منع نشاطها، وإذ ينعكس ذلك الأمر إجمالاً على كافة القطاعات الاقتصادية، مما يوفر الحماية الكاملة لكافة القطاعات الاقتصادية بما فيها (المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، كما يوفر تعددية الأطراف الاقتصادية هو يؤثر إيجاباً على تنوع المنتجات المطروحة بالأسواق وتكون بجودة عالية وأسعار أقل.

يعمل الجهاز من خلال الدراسات التي يقوم بها للقطاعات الاقتصادية في الدولة على تحليل أساليب التعامل المختلفة في الأسواق للكشف عن الحالات الضارة بالمنافسة والممارسات الاحتكارية ومما يتبع ذلك من:

- العمل على معالجة وإقرار السياسات والإجراءات اللازمة لحماية المنافسة وتدعيمها، واقتراح وإبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بحماية المنافسة في الدولة، والتي قد تعوق عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحد من قدرتها على دخول الأسواق، وتخل بالمنافسة.
- كما يعمل الجهاز على تقديم الدعم الكامل للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مذكرة التفاهم التي تمت بين الصندوق والجهاز، والتي تهدف إلى:

1. دراسة الصعوبات والتحديات التي تواجه الطرفين في مجال تقديم الخدمات للمبادرين، وذلك للوصول لتوصيات مشتركة لتذليل الصعوبات وتطوير الخدمات.
2. تنفيذ أنشطة وبرامج توعوية مشتركة للمبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. التنسيق لتحفيز أكبر لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال خلق وتهيئة بيئة عمل مناسبة، توفر لهم الحماية الكافية لممارسة نشاطهم.

تطوير أسس وقواعد هذا التعاون الجديد بين الجانبين سيسهم في جذب عدد أكبر من الشباب لبدء مشروعات جديدة تلبي احتياجات السوق المحلي من منتجات وخدمات، كما ستشجع أصحاب المشروعات القائمة على تطوير منتجاتهم للوصول بها إلى متطلبات ومعايير الأسواق العالمية، وكذلك إلى كيفية توافق الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مع أحكام قانون حماية المنافسة، بالإضافة إلى نشر ثقافة المنافسة والتوعية بأحكام القانون وإنفاذه، ودعم القرارات والقوانين التي ترتقي بمستوى المنافسة في الأسواق.

إجراءات وزارة التجارة والصناعة
لتسهيل أعمال المشروعات الصغيرة

السيد / صالح معيبر الظفيري
مدير إدارة الشركات المساهمة
وزارة التجارة والصناعة

إجراءات وزارة التجارة والصناعة لتسهيل أعمال المشروعات الصغيرة

مساء الخير جميعاً أنا أخوكم صالح الظفيري – مدير إدارة الشركات المساهمة، وسابقاً كنت مدير إدارة النافذة الواحدة ويمكن أساساً عمل لاحق لصندوق المشروعات الصغيرة، أُنشئت هذه الإدارة تماشياً مع إنشاء الصندوق، وتم إنشاء مركز الكويت للأعمال لتأسيس الشركات، وعدلت اللائحة الداخلية في الوزارة لتطوير وتقليص الإجراءات لتأسيس الشركات، حيث كان في السابق العمل ورقي ومن ثم أصبح إلكتروني، وفي السابق كانت الإجراءات تستغرق ما يقارب الخمسة وستين يوم وأكثر من سبعة عشر زيارة، أما اليوم تقلصت إلى واحدة لتوثيق عقد التأسيس وما يقارب خمسة أيام عمل، أريد أن أنوه على كلام أخي الأستاذ صالح السلمي حيث قال نقطة جميلة أننا نمل من كثرة التكرار، حيث أننا نعيد كلامنا قبل سنتين وتم إعادة كلامنا اليوم، وقد نعيده بعد سنتين، أنا أقول أن توجيه هذه الرسائل وإعادة توجيهها والتنبيه والتكرار هو مهم جداً للجهاز الحكومي لأن القيادات اليوم في الجهاز الحكومي متغيرة وعمرها دائماً يكون قصير، وكل وزير له اهتمام معين وهو يكون عنده وزارة وعنده ستة أو سبعة أجهزة ملحقة وقد يكون اهتمامه ينصب في جهازين أو ثلاثة، لكن عندما يقوم الأخوة بإعادة نفس الرسائل أو يكررونها أو يطورونها، يلفتون انتباه هذا الشخص بوجود عمل قائم، وأن هناك أشخاص قد عملوا من قبلك، وقد وصلوا إلى المرحلة المعينة، ونبدأ من حيث انتهى الآخرون، فمهم جداً التكرار، قد يشعر من يكرر هذه الرسائل بالملل أو الانزعاج أو الإحباط لكن في المقابل العمل ليس مثالي، ولكن إذا أتينا إلى الواقع يجب أن نعلم أن الجهاز الحكومي وللأسف في بطء في بعض السياسات، مهم جداً مثل هذا الملتقى مثل بعض الرسائل التي توجه بشكل خاص أو بشكل قطاعات توجهها للوزراء أو للسادة النواب وتلفت انتباه الجميع الموجودين لتطوير الموجود وتحريكه.

المعقب

السيد/ محمد عبدالله العنجري

رئيس مجلس الإدارة

الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

التعقيب

كل ما سمعته منكم اليوم يحبطنا نحن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونحن بالأصل محبطون خصوصاً بعد جائحة كورونا كما تعلمون، وكما تفضل الأخ أبو عيسى، حيث تحدث عن ما تعرضت له المشروعات الصغيرة، فما حدث لنا لم يكن بالشيء القليل، أنا أتكلم اليوم عن المشاريع الصغيرة، عن مجموعة كبيرة من الشباب الذين تركوا وظائفهم في الحكومة وسعوا ليكون لهم كيان اقتصادي خاص بهم بتجارتهم فتوجهوا وقاموا بإنشاء محل أو مشروع صغير بدأوا فيه من الصفر، وتخلى عن راتبه من الحكومة، ويأخذ دعم قليل، الذي يكون بحدود 700 أو 900 دينار على حسب الشهادة، ولكن لديه إيجارات، لديه رواتب، لديه موظفين والموظفين لديهم عائلات ويسكنون بالإيجار، لكن في يوم وليلة أُغلق كل عملنا الذي يعود علينا بالنقود التي ندفع منها الإيجارات والرواتب للموظفين الذين سبق وأخبرتكم أن لديهم عائلات يحتاجون إلى دفع إيجاراتهم وتوفير الأكل والشرب لهم، ومن جهتنا حاولنا بالقدر المستطاع تقديم ما نستطيع تقديمه، ولكن المدة طالت، وما تم ربحه وادخاره في السنوات الماضية تم دفعه لسد ما عليه، ولم يبقى له شيء، فأنا أتكلم عن شباب الآن ليسوا موجودين، قد يكونون الآن في السجون. هناك أناس حتى الآن يلاحقونهم ويطالبونهم، توجهنا إلى غرفة التجارة والصناعة وهم لم يقصروا معنا، وقاموا بتشكيل لجنة، وأنا كنت رئيسها وخرجنا بتوصيات قدمناها لأعضاء مجلس الأمة، وأيضاً هم لم يقصروا وقدموها في المجلس، ولكن لم تنفذ حتى الآن، حيث نحاول أن نقدم تعويضات على الأقل لنتفادى ما قد يحدث لشباب لحد الآن لم يقبضوا عليهم لسجنهم، فنحاول على الأقل أن يتداركوا هذا الموضوع، أنا أرى أن الحكومة والمجلس لا يعطون اعتبار لموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ما ستقدموه من توصيات ستكون للشباب فهؤلاء عيالكم، حوالي 80% من العوائل الكويتية لديهم مطعم أو مشروع صغير بالتأكيد، وأنا أرى أنه من الأولى أيضاً ما قدمتوه للمتقاعدين، أيضاً أن يكون للباب الخامس أصحاب المشاريع الذين لا يوجد لديهم دخل ثاني فقد نسيتموهم، لاحظت اليوم أن الحكومة والمجلس يتذمرون، فماذا سنفعل نحن؟، لكن كل ما قلتموه صحيح وينصب في صالحنا، هذا فقط كل ما لدي ولا أستطيع أن أزيد أكثر من ذلك.

المعقبة

الدكتورة / منال الحساوي

رئيس مجلس الإدارة

الجمعية الكويتية للتخطيط الإستراتيجي

التعقيب

بدايةً أود أن أشكر القائمين على الملتقى، وأود الإشارة إلى أننا قد سمعناه من قبل، نفس الآليات طُرحت، نفس الحلول طُرحت، ولكن إلى الآن لا يتم تنفيذ أي شيء منها، هناك أمور مرعبة سمعتها اليوم أمور أخافتني ليس فقط كرئيس جمعية التخطيط ولكن أخافتني كمواطنة، عندما سمعت كلمة «الجزر الحكومية» أستاذ أسامة، يعطيني انطباع عن مدى صعوبة الوضع الذي نعيشه حالياً، فإذا كان الجهاز الحكومي اليوم والذي يُفترض بنا كقطاع خاص أن نكون معتمدين عليه اعتماداً شديداً لكي يتطور ولكي ينضج ولكي ينمو، إذا كان هو نفسه لا يعرف إلى أي جزيرة سينتمي خلال المرحلة القادمة، فأعتقد أن لدينا مشاكل أكبر من بعض المشاكل التشغيلية التي تفضل بذكرها بعض الأخوة، يمكن هذه إحدى المؤثرات التي نواجهها، أي أنه إلى اليوم الفكر داخل الجهاز الحكومي فكر تشغيلي بحت، إلى الآن كنت أتمنى أن أسمع توجهات أو فكر بعيد المدى، أي خلال عشر سنوات أين سنكون؟، هل هذه القطاعات التي نحاول أن نعززها اليوم أو هذه الأفكار التي نحاول أن نبثها اليوم هل ستجدي خلال العشر سنوات القادمة؟، أنا مستعدة أن أقول لكم: لا، من الآن، مسألة ردة الفعل التي نعيشها حيث أن كل القرارات التي يتم اتخاذها داخل الدولة هي مجرد ردود أفعال لأشياء خارجية تحصل، وأنا مستعدة أن أشارككم دراسة لمنظمة أعمل معها حالياً اسمها Institute for the Future (IFTF) أصدرت تقرير في عام 2006 عن احتمالية حدوث جائحة مثل جائحة كورونا، منذ عام 2006 ونحن نتكلم عن تنويع الاقتصاد وعن تنويع مصادر الدخل، ونتكلم عن إدارة حكومية رشيقة، وستلاحظون أن هذه الشعارات هي نفسها تتناقل معنا من مرحلة إلى مرحلة، ومن خطة إلى خطة ومن جهة إلى جهة.

أعتقد اليوم أننا وصلنا إلى مرحلة التشبع فيما يخص كثرة تداول التوصيات واقتراح الحلول، فنحن اليوم تعدينا مرحلة التوصيات بأعوام، ومن المفترض أن نكون في مرحلة التنفيذ ومتابعة ما تم تنفيذه بالفعل، من المفترض أن نخرج من هذا النوع من أنواع الفكر، نحن لا نحتاج إلى توصيات، نحن لا نحتاج إلى دراسات، أعتقد اليوم لو تقومون بزيارة أي جهاز حكومي فكمية الدراسات الموجودة أعتقد كافية ووافية، وجزى الله من قام بها ألف خير، لكن اليوم نحن نحتاج إلى تفعيل حقيقي، أضعف الإيمان اليوم أن أُلزم الجهاز الحكومي بأن يستخدم لغة واحدة على الأقل، ألتزم بخطة التنمية، نعم أنا لدي تحفظات عليها اليوم كشخص متخصص في هذا المجال، لدي تحفظات على خطة التنمية، لدي تحفظات على بعض الأمور الموجودة فيها، ولكن

أضعف الإيمان أن يكون لدي اليوم ركيزة كاملة، وبرنامج تنفيذي لخطة التنمية يستند على القطاع الخاص، إحدى المشاكل التي نواجها اليوم أننا نقوم بفصل المشروعات الصغيرة عن القطاع الخاص، ونحن بالأساس غير مفصولين فعلياً، نحن متواجدون مع بعض، فعندما نقول أن المشروعات الصغيرة تُقدر قيمتها لأكثر من مليار دينار كويتي، فيجب أن لا ننسى أن اليوم بعض الشركات العائلية غير مدرجة في البورصة هي موجودة اليوم كمشروع صغير ومتوسط، فقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا أستطيع اليوم أن أنزعه أو أفصله عن القطاع الخاص الذي حظي باهتمام في الجلسة الأولى، وأذكر ذلك لأن البعض قد يعتقدون أننا بالحديث عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتحدث عن بقالات أو ما شابه، لكن مصطلح المشروعات الصغيرة ينطبق على نوع معين من المشاريع، والآن في الجلسة الثانية يمكن أن نقول أن هذا الاهتمام قد قلّ قليلاً لأنها مشاريع صغيرة ومتوسطة، قد يعتقدون أننا نتكلم على محل أو على بقالة أو غيرها، فالذي نريد أن نراه اليوم فريق متكامل مُلتزم بالتوجهات التنموية للدولة، يضع خطة تنفيذ بأسماء أشخاص، وبمواقيت، فاليوم نحن في الخطة الخمسية الثالثة، بقيت لنا خطة واحدة حتى نصل إلى 2030، أنا اليوم عندما أنظر إلى الإنجاز من 2010 والخطة الانتقالية في 2015 والخطة التالية، نحن الآن في خطة قطاع خاص ديناميكي، ماذا أنجزنا؟، وبالمناسبة هناك جهاز اسمه جهاز متابعة الأداء الحكومي، لماذا تقتصر تقاريره على تقارير ديوان المحاسبة؟ ولماذا لا يتم وضع آلية حقيقية لمتابعة أداء المشاريع التنموية؟ فماذا أنجزنا اليوم؟ باستثناء أننا نجتمع ونطرح هذه المشاكل؟

نعم. أنا أؤيدك الرأي أستاذ صالح، يجب أن نعيد هذا الكلام، لكن لما أضطر أن أعيد هذا الكلام، وأنا لدي خطة تُلزم الوزير أن يمشي في هذا الإجراء، خطة تقول على هذا الأساس تم اختيارك كوزير، فمن المفروض أن الذي سيأتي في المرحلة القادمة لا يأتي ويعمل خارج المنظومة التي قمنا بوضعها، فهناك توجه نحن نسير عليه من المفروض أن نصل به إلى 2030، أنا بالإمكان أن أدخل اليوم إلى الوزارة أو إلى جهة حكومية وتكون لي نظرتي الخاصة، ولكن هناك مسار معين الدولة وُضِعت عليه، فلماذا لدينا خطة تنمية إذن؟، ولماذا رُصدت لها كل هذه الأشياء؟، نحن كجمعية كنا جزء من تقييم المشاريع التي قُدّمت لكي تكون من ضمن الخطة التنموية، نفس هذه المشاريع تنتقل معنا من خطة 2010 مازالت تنتقل معنا، فاليوم أنا لدي آلية بسيطة جداً أستطيع أن أستخدمها في قياس إلى أين يذهب القطاع الخاص اليوم؟ دعونا نستفيد منها.

تعقيباً على ما ذكر المهندس فارس أن المبادرين شخصياتهم إيجابية، لكن هذا الأمر ليس باختيارنا، فنحن نحتاج هذه الذرة من الإيجابية حتى نستمر، فنحن اليوم نحتاج أن يكون هناك آلية حقيقية لتقييم الإنجاز، فلا تخرج علينا الحكومة وتقول بأنها أنجزت سبعين في المئة، فهذه فقط إنجاز الصرف هو الذي نسبته سبعين في المئة، فالقطاع الخاص اليوم مستعد، الشباب مستعدون للعمل، ولكن في ظل خطط متغيرة، وفي ظل توجهات متغيرة، وفي ظل آراء، وفي ظل قيادات قد لا يكون لديها القدرة أن تفهم وتستشعر ما هي التوجهات التي نحتاج أن نكون عليها خلال العشر سنوات والعشرين سنة القادمة، فما نقوم بتهيئته اليوم ليس لنا للأسف، فنحن في هذه الحقبة ما نفعله هو لأولادنا ومن ثم لأولاد أولادنا وللأشخاص الذين سيدخلون أسواق العمل في المرحلة القادمة، فأتمنى اليوم تفعيل أدوار الأجهزة الحكومية التي لها علاقة بذلك، وأتمنى اليوم أن يستخدم الجهاز التشريعي أدواته الرقابية بطريقة مثمرة، تساعدنا حتى نلتمس هذا الإنجاز على أرض الواقع.

شكراً لكم وشكراً على وقتكم..

التوصيات

ووفقاً لما أجمع عليه السيدات والسادة رؤساء الجلسات والمتحدثون والمعقبون فيما يأتي ليس فقط توصيات الملتقى، وإنما الدور الذي يجب أن يؤديه القطاع الخاص في صناعة الحياة اليومية والاقتصادية للوصول إلى تحقيق كافة الأهداف التي نصبو إليها:

يوصي المؤتمر:

1. النهوض بالقطاع الخاص ومساعدته في النمو في بيئة استثمارية سليمة، حيث يشكل القطاع الخاص 27% من ناتجها المحلي مقارنةً بدول الجوار فإن القطاع الخاص يشكل 44% من الناتج المحلى للسعودية، والإمارات بنسبة 70%، حيث أن دول الجوار تسخّر كل إمكانيتها وتمنح التسهيلات للشركات هناك لأنها تدعم اقتصادها الوطني بشكل حقيقي، وأيضا توظيف نسبة هائلة من العمالة الوطنية مع ضمانات كبرى لحقوق الأمان الوظيفي التي تكاد تكون معدومة في الكثير من الدول.
2. الاستفادة من الأزمات والاستعداد لها مسبقاً في وضع استراتيجية لمواجهة وإدارة أي أزمة مستقبلاً، مثال على ذلك أزمة كورونا والأزمة المالية العالمية، وصولاً إلى حرب روسيا وأوكرانيا وأثر تلك الأزمات على الأسواق العالمية في جميع القطاعات الاستثمارية والمالية والتجارية، الأمر الذي يحتاج إلى بعض الحلول التشريعية وحماية المستثمرين مسبقاً قبل حدوث أضرار أو فوضى اقتصادية.
3. ضرورة التخفيف من الدورة المستندية وخصوصاً لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك الشركات الكبرى، ودعم التعاون بين مؤسسات الدولة، وسرعة وتسهيل التعاملات والإجراءات، وأهمية الربط الإلكتروني بين المؤسسات المعنية وتحقيق التواصل بينهم.
4. ضرورة توحيد كافة الأنظمة الإلكترونية في مؤسسات الدولة حتى لا تصبح عائقاً أمام أي تعاملات، وهذا دور الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.
5. إخراج الأوراق العملية المدروسة والتي أُجيزت من الخبراء والأكاديميين والاقتصاديين ورجال الأعمال والسياسيين ولا تزال حبيسة الأدراج، مثال أوراق رؤية حقيقية للإصلاح الاقتصادي 2020/11 التي لم ترى النور إلى يومنا هذا.
6. لا تزال البنوك قادرة على تقديم العديد من الخدمات الرقمية، حيث عمل بنك الكويت المركزي بشكل كبير ومكثف في السنوات الأخيرة خلال الجائحة في مجال الرقمنة، وذلك لمواكبة التحول الرقمي في العالم وعمل جاهداً في مجال الأمن السيبراني وتحفيز الابتكار.

7. تشجيع القطاع الخاص وإعطائه حيزاً أكبر للمشاركة في خطط التنمية، وعمل شراكات حقيقية مع القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لتحقيق مشاركة مجتمعية.
8. الحد من هجرة الكويتيين نحو العمل في القطاع الحكومي هروباً من عدم توفر بيئة استثمارية آمنة في القطاع الخاص، حيث تركز الكويتيون العاملون في القطاع الحكومي بنسبة 78% حيث بلغ عددهم 333,6 ألف مواطن بنسبة 4,7% لنحو 72,9 ألف عامل.
9. لا زالت هناك حاجة لمزيد من التشريعات الاقتصادية للنهوض بالقطاع الاستثماري، بل وإعادة النظر بالتشريعات وتسليط الضوء على بعض القوانين التي تحكم عملية الاستثمار، وذلك لخلق بيئة استثمارية سليمة. كما لا بد من تطوير التشريعات التي تصاحب المتغيرات في أنماط الاستثمار والتجارة التي يفرضها التنافس.
10. الحاجة الفعلية لمحاكم اقتصادية متخصصة للنظر في المنازعات والبت فيها بخبرة وسرعة لأن الإجراءات الطويلة والمعقدة هي بيئة طاردة للاستثمار والتجارة، حيث يجب الفصل بين الدعاوي في دولة الكويت والتي تعمل بمعدل بطيء.
11. ضرورة التنوع الاقتصادي والتقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية، لاسيما أن أكثر من 90% من دخل الدولة حالياً من العائد النفطي.
12. لا بد من الخروج بتفعيل حقيقي وهي أن يستخدم القطاع الحكومي لغة واحدة وهي السير على رؤية خطط التنمية المستدامة 2030 والتي لها علاقة بالقطاع الخاص.
13. استحضار التجارب السابقة التي كان لها دور إيجابي، مثال قانون أسواق المال 2015 والذي لليوم يتم جني ثماره في بورصة الكويت والارتقاء إلى المؤشرات العالمية.
14. ضرورة تحديد الهوية الاقتصادية والاهتمام بالقطاع الخاص كأحد مكونات الاقتصاد الوطني الذي يخلق فرص عمل، وتنوع في مصادر الدخل، وفرص استثمارية.
15. ضرورة تبني وإنشاء هيئة مستقلة للمحاسبة والمراجعة تقوم بتوفير بيانات مالية دقيقة وذلك للحرص على شفافية البيئة المالية، وتبرز أهمية هذه الهيئة في تحسين الأداء الاقتصادي للقطاعين العام والخاص.
16. اليوم لا بد أن يكون هناك أولوية قصوى لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم حلول حقيقية وواقعية لهم وذلك لتوفير فرص عمل، والتنوع الاقتصادي، وخلق شخصية إيجابية لأصحاب تلك المشاريع، وخلق مجتمع إيجابي.

17. يُعـد تقسـيم الأراضـي أهـم العقبـات التـي تواجـه أصحـاب المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة، بـل علـى عمليـة الاسـتثمار، فـلا بـد مـن إعـادة النظـر فـي تقسـيم الأراضي المملوكـة للدولـة والتقليـل مـن التكاليـف العاليـة، وإعطـاء مسـاحات لإنشـاء مشـاريع اسـتثمارية.

18. إطـلاق نافـذة تُسـهل لأصحـاب المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة التعامـل بشـكل مباشـر مـع الجهـات الرسـمية وهـو أقـل دعـم مُقـدّم مـن الدولـة لأصحـاب تلـك المشـاريع.

19. ضرورة توجيه وتكرار الرسائل الموجهة للحكومة، لتسرع من تحفيزها.

20. التـزام القطـاع الحكومـي بخطـط التنميـة المسـتدامة التـي تشـير فـي طياتهـا إلـى تنميـة القطـاع الخـاص، والعمـل بـروح الفريـق بأسـماء شـخصيات وبمواقيـت محـددة وفـق خطـة التنميـة الوطنيـة 2035.

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

Mezzanine, Kuwait Chamber of Commerce & Industry Building,
Mubarak Al-Kabeer Street, Qibla, Kuwait City
P.O. Box : 27555 Safat, 13136 Kuwait
Tel.: +965 2228 0370 • Fax: +965 22490091/2
E-mail: uic@unioninvest.org • www.unioninvest.org